س

التحول نحو الاقتصاد الأخضر للحد من ظاهرة الفقر في ضوء تعزيز التنمية المستدامة

Shifting towards a green economy to reduce the phenomenon of poverty considering promoting sustainable development.

إعداد

د. مشيرة محمد العشري

أستاذ مساعد بكلية الآداب – جامعة دمياط

رئيس قسم علم الاجتماع

drmosheraelashry@gmail.com

المستخلص :

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحويل الاقتصاد إلى مسار جديد لتحقيق أفضل العوائد من خلال استثمار الثروات الطبيعية والبشرية، لذا تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير الاقتصاد الأخضر على ظاهرة الفقر في ضوء تعزيز التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تحقيق الاقتصاد الأخضر، خصوصًا في ظل الاعتماد على السياسات الاقتصادية للحفاظ على البيئة، وتم تفسير الدراسة في ضوء مقولات أو لريش بيك لنظرية مجتمع المخاطر ومقولات النظرية الإيكولوجية، كما استعانت الدراسة بأداة المقابلة لعينة من الخبراء في مجال الاقتصاد والبيئة عددهم (15)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات متعددة تواجه تنفيذ السياسات البيئية في المجتمع المصري، حيث تشمل هذه التحديات العديد من النقاط من أهمها ضرورة التحسين في مجال التخطيط العشوائي ومعالجة العشوائيات في المناطق الريفية، وضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية ومواجهة التلوث البيئي، وضرورة الحذر والتوازن في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على استدامة التنمية وتفادي التأثيرات السلبية، وتعزيز الوعي والتعليم حتى تشجع على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتحفيز الابتكار، ومن أهم توصيات الدراسة تعزيز التعاون المستدام بين الحكومة والقطاع الخاص؛ لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الخضراء، وذلك من خلال الشراكات وتسهيل الاستثمارات، كما يجب أن تتضمن الجهود التنموية توجيهًا لخلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، مع التركيز على الشباب كفئة مستهدفة.

الكلمات المفتاحية:_الاقتصاد الأخضر – التنمية المستدامة – الفقر – النظم الإيكولوجية.

Abstract:

The green economy aims to transform the economy into a new path to achieve the best returns by investing in natural and human resources. Therefore, the study aims to identify the impact of the green economy on the phenomenon of poverty considering the dimensions of sustainable development. In addition, it identifies the most important obstacles facing the achievement of the green economy, especially regarding the reliance on economic policies to preserve the environment. The study is interpreted regarding the statements of Ulrich Beck's theory of risk society and the statements of ecological theory. The study also uses the interview tool for a sample of fifteen experts in the field of economics and the environment.

The study concludes that there are multiple challenges facing the implementation of environmental policies in Egyptian society. These challenges include many points; the most important of which are: the need for improvement in the field of informal planning, the treatment of slums in rural areas, ensuring the preservation of natural resources, confronting environmental pollution, and the need for caution and balance in the transformation to a green economy. This transformation should focus on sustaining development, avoiding negative impacts, and enhancing awareness and education in order to encourage investment in clean technology and stimulate innovation. One of the most important recommendations of the study is to enhance sustainable cooperation between the government and the private sector to implement green infrastructure projects through partnerships and facilitating investments. Development efforts must also include guidance on creating job opportunities and reducing unemployment rates with a focus on youth as a target group.

Keywords: green economy - sustainable development - poverty - ecosystems.

مقدمة الدراسة:

يعمل الاقتصاد الأخضر على تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على سياسات اقتصادية للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية، التي أصبحت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ظهور العديد من الأزمات مثل الفقر، ومن هنا أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيا وحتميًا لمعظم دول العالم في خلق الثروات والفرص المتنوعة والعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي.

لذلك تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساوٍ للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسًا سليمًا لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، مرورًا بتحقيق الأمن الغذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقرارًا مجتمعيًا وأمنيًا، كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا.

قدمت منظمة العمل الدولية تقريرًا تحت عنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2018: التخضير مع فرص العمل"، يبين التقرير إمكانية خلق 24 مليون فرصة عمل جديدة عالميًا بحلول عام 2030، وفق سيناريو يتم فيه اتباع سياسات تتبنى الاقتصاد الأخضر، وتتوافق مع الجهود الرامية إلى الحد من الاحتراز العالمي بمقدار درجتين مئويتين، هذا التغيير لا بد أن يصحبه بعض الخسائر في فرص العمل والتي يقدر عددها وفقا للتقرير ذاته بـ 6 ملايين فرصة، معظمها في قطاعات

الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري **(منظمة الأمم المتحدة، منظور عالمي قصص إنسانية، 2018)**. كما تمثل استضافة المؤتمرين العالميين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف السابع والعشرين) (COP27) في مصر عام 2022 و(مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين) (COP28) في الإمارات العربية المتحدة عام 2023 فرصة كبيرة للمنطقة لاتخاذ إجراءات بشأن أجندة التعافي الأخضر، وتعزيز السياسات الوطنية الجديدة من أجل دفع محركات التغيير، وتوسيع نطاق الشراكات والتمويل في سبيل التحول الأخضر، وثمة حاجة إلى سياسات طموحة للتحول الأخضر وإلى بسط نطاق التنفيذ من خلال توسيع الشراكات والتمويل، ويمكن أن يؤدي دمج الحلول الخضراء في سياسات وخطط التعافي إلى تقليل البصمة البيئية لتدابير التعافي من الأزمات، وضمان قدرة النتائج الاجتماعية والاقتصادية على مواجهة المخاطر المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ والهشاشة البيئية **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2022، ص 102)**.

كما تؤكد آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2021 على أن جائحة كورونا خلقت في عام 2020 انكماشًا اقتصاديًا شديدًا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما فاقمت الجائحة انعدام الأمن الاقتصادي والسمة غير المنظمة وأوجه انعدام المساواة الموجودة أصلاً في عالم العمل، في حين قد فاق الأثر المدمر على الاقتصادات والمجتمعات أثر الأزمة المالية لعام 2009 بأشواط، وللمرة الأولى منذ 30 عامًا، وازدادت معدلات الفقر. ومن هنا أفضت الأزمة إلى خسارة غير مألوفة في الوظائف حول العالم حيث زادت معدلات البطالة من 5,4% في عام 2019 إلى 6,6% عام 2020، مما دفع بما يقارب 35 مليون شخص في هوة البطالة، ويظهر الانخفاض في نسبة العمالة إلى السكان أن 100 مليون شخص آخرين خرجوا من سوق العمال، كما عانى العديد ممن ظلوا في عملهم من تراجع

دخلهم، وزاد فقر العاملين من 6,7% عام 2019 إلى 7,2% عام 2020، و6,9% عام 2021 **(تقرير منظمة العمل الدولية، 2022، ص 10)**.

كما أكد التقرير العربي الثاني للفقر متعدد الأبعاد أن بعض أوجه الحرمان لا تزال كبيرة حتى بالنسبة لأولئك الذين يصنفون على أنهم غير فقراء، وأن كثيرًا من الناس معرضون للوقوع في براثن الفقر، وبوجه عام فإن مستويات الحرمان منخفضة نسبيًا في المؤشرات الأساسية لصحة الطفل ومرتفعة بشكل خاص بالنسبة لمؤشرات التعليم، ولا يزال الحرمان مرتفعًا من حيث الاكتظاظ ومصادر مياه الشرب المحسّنة، وتؤثر ندرة المياه تأثيرًا سلبيًا على التنمية والفرص الاقتصادية (الاسكوا، التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2023، ص 47).

كما أكدت العديد من الدراسات على فكرة الاقتصاد الأخضر وتم تناولها على المستوى الدولي والمحلي على النحو التالي: - **دراسات عن الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة: دراسة (خليل، 2022)** تهدف الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأخضر في إرساء أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكفاءة الموارد وحماية البيئة وتأمين الغذاء والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية في مقابل التهديدات التي يشكلها الاستمرار في النهج الاقتصادي العالمي الحالي والمخاطر التي يخلّفها على مناحي الحياة المختلفة، **دراسة (السالم، 2020)** عن الاقتصاد الأخضر نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2019، تهدف الدراسة إلى التركيز على مدى الاهتمام العالمي والإقليمي والقومي بالبعد البيئي وضمان تواصل عملية التنمية، التي ترتكز على عنصر مهم وهو الفرد ووعيه البيئي، كما توصلت الدراسة إلى قدرة الاقتصاد الأخضر على تحقيق تنمية متوازية تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي ومعالجة الفقر وتحقيق

المساواة الاجتماعية. دراسة **(رضوان، 2019)** عن الاقتصاد الأخضر كبديل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: عرض حالة مصر والجزائر، وذلك للخروج من الوضعية غير المستقرة في نموذج نمو غير المتوازن، والسعي للوصول لتحقيق التنمية المستدامة سيكون باتخاذ الاقتصاد الأخضر كفرصة بالنسبة للجزائر للتخلص من التبعية للريع البترولي في الفترة من 2014-2017، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يعمل على تطوير الابتكارات البيئية وإنشاء أسواق جديدة، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. دراسة **(Weick , 2016)** عن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تهدف الدراسة إلى أهمية تعزيز الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تعتبر هذه الموارد الثلاثة ضرورية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، والتركيز على حماية البيئة والعوامل الخارجية السلبية وفهم تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يعمل على استعادة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها أو زيادة الكفاءة في استخدامها، والعمل على خلق فرص عمل وزيادة الدخل وتنمية أسواق جديدة، ولكن مع قدر أقل من الانبعاثات وتدهور الموارد والتلوث البيئي. **دراسات عن الاقتصاد الأخضر وعلاقاته بظاهرة الفقر:** دراسة **(Attahiru, Ibrahim,2021)** تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة الإدارة الرشيدة على الخروج من الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على جميع الدول المتقدمة والنامية من أجل الاستدامة البيئية والاقتصادية، وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى اقتراح الطرق الممكنة لتقليل التحديات العالمية التي تؤثر على البلدان المتقدمة والنامية على أساس الاستدامة، حيث إنه في نيجيريا يعاني 54.80% من السكان من الفقر المدقع والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وفي آسيا، سجلت بنجلاديش أعلى خسارة إجمالية بنسبة 58.00%، تليها بابوا غينيا الجديدة

والهند بنفس القيمة البالغة 48.00%؛ مقارنة بنيجيريا التي تبلغ 50.90%. وتسلط الدراسة الضوء على الحلول الإيجابية والشاملة للتحديات العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي العالمي ليس تحديًا جديدًا، ولكنه تحدٍ قابل للإنجاز يهدف إلى ضمان تطور جميع البلدان وتغيير سلوكياتها التي ساعدت مواطنيها على المستويين الدولي والوطني، ويمكن أن نستنتج أن التحديات العالمية التي تواجهها نيجيريا، وخاصة فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية الحالية والفقر والجوع، سيتم تخفيفها من خلال التوصيات المقترحة ومنها: أن استخدام الاقتصاد الأخضر سيخلق إلى حد كبير تنمية خضراء ووظائف خضراء للمجتمع، ويقلل من درجة الفقر والجوع خاصة في نيجيريا. وينبغي على الحكومة أن تتخذ إجراءات حيوية لحماية البيئة من خلال التحول إلى مجتمع منخفض الكربون مع تبني الاقتصاد الأخضر. دراسة **(بلعرج، 2020)** عن الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق، تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم الوظائف الخضراء كاستراتيجية مهمة في منظومة الاقتصاد الأخضر، ومدى تأثيرها في تخضير مناصب العمل، ودورها في تعزيز العمل اللائق، والتقليل نسبيًا من حدّة ظاهرتي الفقر والبطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن مسألة تخضير مناصب العمل في جميع القطاعات الاقتصادية من شأنه أن يوفر مناصب عمل لائقة وسليمة وآمنة من جميع الأخطار البيئية وغير البيئية، بالإضافة إلى ذلك توليد وخلق فرص عمل عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تقليل نسب البطالة والفقر في العالم وعلى وجه التحديد البلدان النامية. **دراسة (لعبد الخالق، 2019)** عن تأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة والفقر، وتهدف الدراسة إلى إيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة، سعيًا لتوضيح أفضل السبل التي تساعد في الوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة (الاقتصاد

الأخضر) وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق كل مميزات الاقتصاد الأخضر الذي يؤدي إلى كل المفردات الخضراء الصديقة للبيئة، ومن ثم القضاء على الفقر وزيادة فرص العمل في كل المجالات. دراسة (**B. Barbier,2015**) بعنوان "هل النمو الأخضر مهم للاقتصاديات الفقيرة؟" تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تحقيق النمو الأخضر داخل الدول النامية من خلال استثمار الموارد الطبيعية، وأن يكون هذا الاستثمار مصحوبًا بسياسات تهدف إلى التغلب على الفقر، وينبغي للسياسات والإصلاحات أن تعمل على تعزيز وتحسين فرص الابتكار وانتشار المعرفة، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الأخضر لا يُعدّ ذا صلة بالاقتصادات الفقيرة إلا إذا تضمن سياسات تتسق مع سماتها الهيكلية الرئيسية للاقتصادات الطبيعية. كما ينبغي للسياسات الرامية أن تعمل على تشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر وأن تأخذ في الاعتبار الروابط بين الهجرة الريفية إلى الخارج، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتغير استخدام الأراضي، والتدهور في المناطق النائية والهامشية. دراسة لـ (**Chandra Voumik, Hossain Shah ,2014**) عن "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية والقضاء على الفقر: ما هي الآثار المترتبة على بنجلادش؟" تهدف الدراسة إلى أهمية الاقتصاد الأخضر في صنع تكنولوجيا بديلة صديقة للبيئة، تساعد على التقليل من النفايات والتلوث عن طريق تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، كما اعتبرت الدراسة أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الأدوات المهمة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن يوفر خيارات لصنع السياسات وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحسين رفاهية الإنسان، وخلق فرص العمل والتشغيل والعمل للائق. **ومن خلال العرض السابق تم استنتاج مجموعة من المقولات النظرية ومنها الآتي:**

1- أهمية الاقتصاد الأخضر في إرساء أبعاد التنمية المستدامة من العدالة الاجتماعية وتأمين الغذاء والأمن الاقتصادي وحماية البيئة.

2- الاهتمام الإقليمي والقومي والعالمي بالبيئة ومحاولة تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

3- تعزيز الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لأنها ضرورة لتلبية احتياجات الأجيال المستقبلية.

4- استخدام الاقتصاد الأخضر سيخلق إلى حد كبير تنمية خضراء ووظائف خضراء للمجتمع ويقلل من درجة الفقر والجوع.

5- خلق استراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة.

مشكلة الدراسة :

تعد مصر من أكثر الدول المعرضة للتغيرات المناخية، رغم أنها لا تساهم سوى بنسبة قليلة للغاية في الانبعاثات الضارة على مستوى العالم، وقد بادرت الدولة المصرية في الالتزام بالاتفاقيات الدولية؛ حيث وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية عام 1994، كما وقعت على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية عام 2005، الذي يتضمن تقديم تقارير البلاغات الوطنية، كما وقّعت على اتفاقية باريس للمناخ ضمن 194 دولة (المشاط،2022، ص 8).

ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الأنشطة والالتزامات التي تخدم الاقتصاد ظهر مصطلح "الاقتصاد الأخضر"؛ وهو يعنى بالحفاظ على أبعاد التنمية المستدامة دون الإخلال بالبيئة، وبالتالي توفير المساعدات للدول المتقدمة والنامية من أجل النهوض بالتعليم، والصحة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة. في الوقت الذي

تعاني فيه الحكومات في العالم بأجمعه من الأزمات المالية، وتزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء أكثر فأكثر، وإذا استمر إهدار الموارد سوف يعيش أكثر من 4 مليار فرد في أماكن تعاني من نقص شديد من المياه بحلول 2050م، وفى ظل التغيرات المناخية وبسبب التدهور البيئي الذي يولّده تغير المناخ أثر ذلك بشكل كبير على الاقتصاد من خلال خفض الإنتاجية وتقليل فرص العمل، وكما هو الحال فإن الأزمات تصيب أكثر الفئات ضعفًا، فأكثر الفئات تضررًا هم العمال الفقراء والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون في القطاع غير الرسمي والعمال الموسميون، وغالبًا ما يفتقر هؤلاء العمال إلى نظام حماية اجتماعية مناسب ولديهم فرص دخل بديلة محدودة، ويعتمدون بشكل كبير على الموارد الحساسة للمناخ مثل المصادر المحلية للمياه والغذاء، ومن هنا أقرت منظمة العمل الدولية في ظل الاقتصاد الأخضر توفير 103 ملايين فرصة عمل بحلول عام 2030 في المجمل **(تقرير منظمة العمل الدولية، 2022، ص 6)**. لذا تحاول الدراسة الحالية التعرف على كيفية التحرك نحو الاقتصاد الأخضر داخل المجتمع المصري فيما يخص القطاع الزراعي؛ حيث إنه يكتسب أهمية كبيرة في الاقتصادات الأفريقية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في معيشة الأفراد والقضاء على الفقر ومساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث إنه وفقا لبيانات 2016 تساهم الزراعة بنسبة 17% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا وهو القطاع الأكبر من حيث استيعاب العمالة بنسبة 55% من السكان، وعلى الرغم من الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الاحتياجات إلا أن حوالي 22,7% من إجمالي السكان يعانون من سوء التغذية **(united Nation children's Fund,2016,p.125)**. بالإضافة إلى القطاعات الأخرى من الطاقة المتجددة والصناعة وتأثيرها على البيئة، **والتساؤل الرئيسي**

للدراسة هو: ما تأثير الاقتصاد الأخضر على ظاهرة الفقر في ضوء تعزيز التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

ظهر الاقتصاد الأخضر كاستجابة للعديد من الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم نتيجة للتغيرات المناخية فأصبح له أهمية كبيرة؛ فإن أهمية الدراسة الراهنة تتمثل فيما يمكن أن تُسهم فيه من جانبين:

الجانب النظري : من خلال الاطّلاع على التراث النظري تبين ندرة الدراسات التي تناولت الاقتصاد الأخضر وتأثيره على ظاهرة الفقر في العلوم الاجتماعية على وجه التحديد، باعتباره أحد وسائل تنويع الاقتصاد في مصر، بالإضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص عمل لائق ومحاولة التقليل من حدة الفقر، وحاولت الدراسة تفسير ذلك من خلال بعض المقولات النظرية لكل من لأولريش بيك وأنتوني جيدنز؛ حيث إن الأول حاول البحث في كيفية إدارة المخاطر بالوقاية والعلاج، وهو ما أوضحه في كتابه مجتمع المخاطر (عام 1986)، والنظرية الإيكولوجية وكيفية تأثر الإنسان بمحيطه الاجتماعي والبيئي.

الجانب التطبيقي : إن اعتماد سياسات اقتصادية جديدة للحفاظ على البيئة، والحد من التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص للعمل اللائق، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، محاولة من الدراسة للوصول إلى تلك السياسات والتعرف على رأي الخبراء في التنفيذ، والوصول إلى النتائج التي يمكن الاستفادة منها من خلال التعرف على دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة المعوقات التي تحول دون تنفيذها، لذلك فقد تبين الخروج بدلالات نظرية وتطبيقية توجه أنظار الباحثين والدارسين إلى إجراء دراسات تتبعيه والاستفادة منها.

هدف الدراسة وتساؤلاتها: تهدف الدراسة التعرف عن التحول نحو الاقتصاد الأخضر للحد من ظاهرة الفقر وذلك في ضوء تعزيز التنمية المستدامة ومنها هذا الهدف الرئيسي انبثقت العديد من التساؤلات ومنها كالآتي : –

1- ما دلالة الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالمخاطر البيئية (الفقر ومعدلات التنمية)؟

2- ما دور الاقتصاد الأخضر في جودة الحياة (الفقر، البطالة، الخلل في الميزان التجاري، الاستثمار)؟

3- ما مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بهدف تحقيق رؤية التنمية المستدامة 2023؟

4- ما هي الرؤية الاستراتيجية لمواجهه التحديات العالمية المؤثرة والمحلية السائدة؟

مفاهيم الدراسة:

الاقتصاد الأخضر: Green economy عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر في أبسط صوره بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية، كما ينبغي أن يكون نمو الدخل وتشغيل العمالة مدفوعًا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وينبغي تحفيز ودعم رأس المال الطبيعي من خلال الإنفاق العام المستهدف وإصلاحات السياسات والتغييرات التنظيمية، وينبغي أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويعززه، ويعيد بناءه –عند الضرورة– باعتباره أصلًا اقتصاديًا بالغ الأهمية ومصدرًا للمنافع العامة،

لا سيما بالنسبة للفقراء الذين يعانون من سُبل عيشهم وحاجاتهم، ومن هنا أصبح الأمن يعتمد على الطبيعة **(UNEP,2011, p.2)** . كما يهدف الاقتصاد الأخضر إلى توجيه الدول بعيدًا عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الضارة، أو ما يسمى "الاقتصاد البُنّي"، وأيضًا نحو الممارسات المستدامة التي من شأنها أن تؤدي إلى "تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية **(Wilson,2023,p.87)**، كما يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه "الوضع الذي يتم فيه الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يتميز باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في إطار ممارسات بيئية مستدامة، وهو ما يعني إعادة صياغة وتوجيه السياسات الحكومية واستثماراتها تجاه مجموعة من القطاعات الخضراء مثل الطاقة المتجددة والصناعة التكنولوجية النظيفة، والمياه والزراعة المستدامة، ويساعد هذا التحول في تجنب أزمات المياه والطاقة والغذاء والحد من الملوثات البيئية، ويعمل على رفع مستوى كل من الإنتاجية والتنافسية (الشيمى،2015، ص 2).

مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر :

وفقا لإطار القياس للاقتصاد الأخضر يتم التركيز على أربع مجالات والتي تصف الملامح الرئيسية للنمو الأخضر تتمثل في:

1-البيئة والموارد الانتاجية: لتعكس الحاجة إلى الاستخدام الكفء لرأس المال الطبيعي والخدمات البيئية، ولتدمج جوانب الانتاج والتي نادرا ما يتم قياسها كما في النماذج الاقتصادية وأطر المحاسبة .

2- الأصول الاقتصادية والبيئية: لتعكس حقيقة أن تدهور قاعدة الأصول **يشكل** خطرا على النمو ولضمان النمو المطرد لابد من الحفاظ على قاعدة الأصول.

3- الجودة البيئية للحياة: لرصد الآثار البيئية المباشرة على حياة الناس من خلال على سبيل المثال الحصول على المياه والآثار الضارة لتلوث الهواء.

4-الفرص الاقتصادية والاستجابات السياسية: للمساعدة في التحقق من **فعالية** السياسة في تحقيق النمو الأخضر، أماكن الآثار والفرص المتاحة للنمو. (تقرير الاسكوا، 2011، ص 5)

التعريف الإجرائي للاقتصاد الأخضر: هو اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية الحياة، يهدف إلى رفاهية الإنسان والإنصاف الاجتماعي إلى جانب القيام بالاستثمارات البيئية كمحركات لتوليد الدخل وخلق فرص العمل، كما أنه أداة من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

1- **الفقر: poverty** : عرفت معاجم العلوم الاجتماعية **الفقر** على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، كما يُنظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرًا لارتباطه بمستوى المعيشة العام داخل المجتمع، كما يرتبط بتوزيع الثروة ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية (غيث، 2016، ص 314)، كما أن الفقر يعتبر عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل كل من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى حالة العوز الذي يواجه الفقراء، كما أن معالجة الأسباب الجذرية للفقر تتطلب فترات طويلة لتحسين المستوى المعيشي من حالات الحرمان المتنوعة (تقرير الكومسيك، 2015، ص 21). وفي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للفقر يُنظر إليه من منظورين: الأول هو فقر الدخل (الذي يُعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلًا بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد)، والثاني وهو الفقر الإنساني (الذي يُعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية) (تقرير التنمية الإنسانية،2009، ص 11).

التعريف الإجرائي للفقر: هو حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية، ويشمل كلاً من الصحة الجيدة، والسكن، والأرض، والمهارات، وغيرها من العناصر المادية التي توفر الدخل في الحاضر والمستقبل.

2- **التنمية المستدامة: sustainable development** : عُرّفت التنمية بأنها هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (عبد الغني، 2020، ص 409)، والتنمية المستدامة على أنها تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا (Global Sustainable Development Report,2019,p.128). كذلك تعرف بأنها "العملية التي تسعى إلى تحسين الاقتصاد والبيئة والمجتمع"، ويعرض هذا المفهوم التنمية المستدامة بوصفها عملية من التوازن تتطلب التعاون بين جميع التنظيمات المجتمعية لمواجهة التحديات التي تحول دون تنفيذ ذلك (Tregidga. Helen ,2013,p.110)، في مرحلة الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين بدأ مفهوم التنمية فيها يشتمل على أبعادٍ اجتماعية بعد أن كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد التنمية، ثم منذ بداية الثمانينات بدأ العالم يدرك ضجيج العديد من المشكلات البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق الأرض، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عُرِف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" (غنيم، 2014، ص 22).

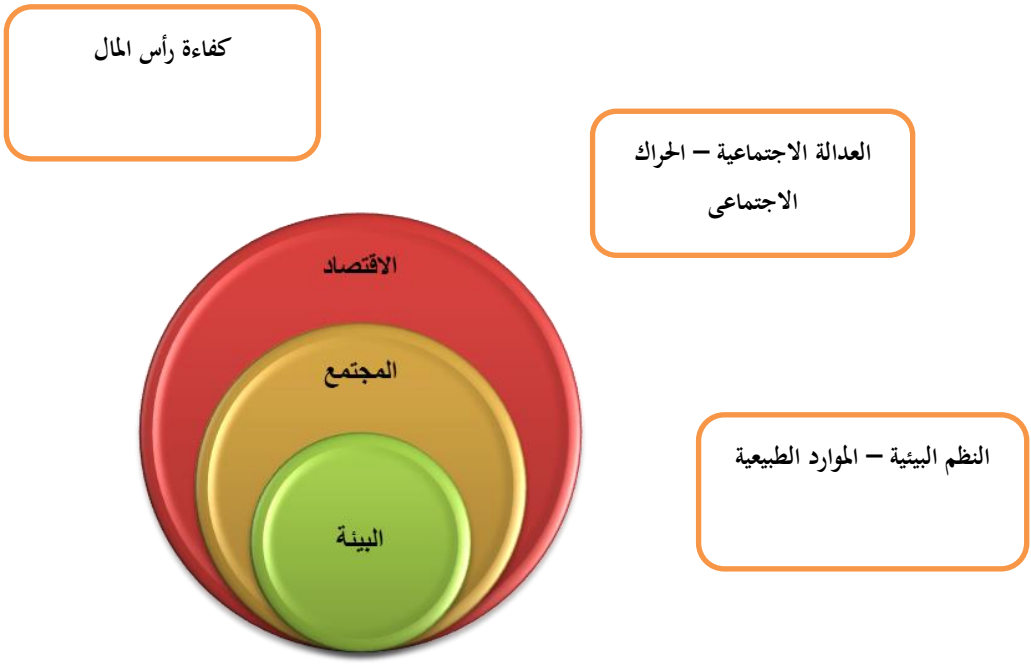

الشكل (1) من تصميم الباحثة

يوضح الشكل السابق كلاً من البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حيث إن البعد الاجتماعي يركز على الإنسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز وتحديد مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساواة وإتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية، والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، أما عن البعد الاقتصادي فقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تمنع الاستغلال الكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الاستغلال الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الأجيال القادمة.

وهناك تداخل واضح بين مشكلات البيئة والتنمية، ومن ثم ظهر مصطلح التنمية المستدامة، فعلى الصعيد البيئي تتحقق التنمية المستدامة عند الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، مما يضاعف المساحة الخضراء، ومن هنا تكون الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية، واستخدامها بحرص شديد (عبد الغني، مرجع سابق، ص 426).

التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة: هو عملية مستمرة تسعى إلى القضاء على الفقر والجوع وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في ظل استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإضرار بالبيئة، دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا.

التوجّه النظري للدراسة:

1-أولريش بيك ومجتمع المخاطر :

يُعد مجتمع المخاطر –الذي طوّره اثنان من علماء الاجتماع؛ أولريش بيك وأنتوني جيدينز– واحدًا من أكثر النظريات الاجتماعية للمخاطر طموحًا وتوسعًا وإثارة للجدل، كما أنها تهتم بالانتقال من المجتمع الصناعي الحديث إلى عصر جديد يتميز أكثر بكثير بالمخاطر التكنولوجية، ولا يتم تعريف مجتمع المخاطر من خلال توزيع الثروات فحسب، بل أيضًا من خلال توزيع الأضرار (التلوث، وغيره من النتائج الثانوية للإنتاج). وهذه أخطار تكنولوجية يمكن الوقاية منها لأنها من إنتاج المجتمع، على النقيض من المخاطر "الطبيعية"، ومع ذلك، فإن كلا النوعين من المخاطر لهما تأثيرات تكثفها أو تخففها الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكلاهما "اجتماعي" في هذا الصدد، وبالتالي، يُنظر إلى المخاطر البيئية على أنها بناءٌ اجتماعي، ومن بين الافتراضات الأساسية الأخرى ضمن أطروحة مجتمع المخاطر ما يلي:

1- حجم واحتمال وقوع الكارثة آخذ في التزايد.

2- فقدان الثقة في الخبراء والعلم للتنبؤ بهذه المخاطر التكنولوجية وحمايتها.

3- مطالبات معرفية متنافسة بشكل متزايد فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية التكنولوجية.

4- غياب الأمن البشري، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع مثل (دولة الرفاهية، والأمن الإنساني) محل تساؤل حول قدرتها على حمايتنا على المدى الطويل (**Baxter,2020, p.305**).

حيث إن المخاطر الناجمة عن التنمية هي دائمًا أحداث مستقبلية ربما تنتظرنا وتهددنا، ولكن نظرًا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا ويمتلك عقولنا ويوجّه أفعالنا وسلوكنا؛ فإنه يُصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم من حولنا (بيك،2013، ص30). ولذلك ظهر علم جديد يسمى علم اجتماع المخاطر الذي يهتم بالتفكير في الأخطار التي لم يتم التفكير فيها من قبل، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولذلك فإن العمل من أجل التنمية لا يمكن أن مقبولًا ما لم يتجه القائمون على هذا العمل إلى حقيقة أن خطط التنمية ومشروعاتها لا ينبغي أن تتم على حساب إجهاد البيئة والإسراف في استخدام مواردها المتاحة، وبالتالي فقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان "مستقبلنا المشترك our common future" إلى حقيقة أن التنمية والبيئة ليستا حدّين منفصلين، بل يتلازمان بشكل لا فكاك منه، ولا يمكن حماية البيئة عندما يُسقط النمو من حسبانه تكاليف تدمير البيئة، ولذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات المحافظة على البيئة (الخواجة،2013، ص 254). كما زاد الاهتمام بمشكلة إدارة البيئة وعلاقتها بالتنمية، حيث جاء ذلك الاهتمام العالمي اعترافًا بأن قضايا ومشكلات البيئة والتنمية في الدول النامية ترجع بالدرجة الأولى إلى مشكلة

الإدارة بصورة أساسية علاوة على نقص الموارد وإهدار الموجود منها وارتباطها بمشكلات العالم الثالث المعروفة، وتتضمن عملية إدارة البيئة محكّين أساسيين عند تحقيق عملية التنمية؛ أولهما: ضرورة الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالبيئة ومواردها في المرحلة الحالية، وثانيهما: الحرص على هذه الموارد من أجل المراحل المستقبلية حتى يمكن تحقيق استمرارية التنمية على المدى البعيد (عبد الرحمن، 1993، ص 191).

كما يرى أولريش بيك أن جانبًا مهمًا من مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية، وأن أخطار اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية، وأن كثيرًا من الأخطار المصنّعة ولاسيما في ميادين الصحة والبيئة، تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي (جيدنز، 2005، ص 143).

لذا صنّف تقرير المخاطر العالمية لعام 2023 والتي من المتوقع أن تظهر خلال العقد المقبل كالآتي:

1- **تدهور النظم الإيكولوجية الطبيعية:** يتراجع التنوع البيولوجي داخل النظم البيئية بشكل سريع، حيث سيؤدي فقدان التنوع البيولوجي والتلوث واستهلاك الموارد الطبيعية وتغير المناخ إلى مزيج قد يصعب التعامل معه فيما بعد.

2- **تسريع وتيرة فقدان الطبيعة وتغير المناخ:** يؤكد التقرير أنه إذا لم نتمكن من الحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية أو حتى 2 درجة مئوية فإن التأثير المستمر للكوارث الطبيعية وهطول الأمطار سيصبح السبب الرئيسي لفقدان التنوع البيولوجي.

3- **النظام البيئي ومصدر الطاقة الخضراء:** حيث يُعد الانتقال إلى الطاقة النظيفة أمر بالغ الأهمية للتخفيف من تغير المناخ، من خلال تقليل البصمة الكربونية للطاقة مقارنةً بالوقود الأحفوري.

4- **تردي الصحة العامة وزيادة الأوبئة:** النظم الصحية في جميع أنحاء العالم معرضة للخطر، حيث أسفرت جائحة كورونا عن زيادة المخاطر الناشئة على الصحة البدنية والعقلية، وبالنظر إلى الأزمات الحالية قد يتفاقم تدهور الصحة النفسية بسبب الضغوطات المتزايدة من الفقر والعنف والشعور بالوحدة.

5- **تقويض الأمن البشري:** تشير نتائج التقرير إلى أن الحرب الاقتصادية والمعلوماتية سوف تستمر في تشكيل تهديد أكثر خطورة من الصراعات المشتعلة خلال العقد المقبل، وهو ما يطلق عليه "المواجهة الجيو اقتصادية والمعلومات المضللة" **(the global risks report ,2023, p-p.13-20).**

ومن هنا تُعد نظرية مجتمع المخاطر من النظريات المهمة التي عُنيَت بالمجال البيئي؛ حيث عُرّف مجتمع المخاطر بأنه المجتمع الذي يعاني من مشكلات عديدة منها تلوث البيئة ومشكلات البطالة والفقر وغيرها، وقام بتصنيفها تقرير المخاطر العالمي إلى المخاطر الراهنة ومخاطر طويلة الأمد ومخاطر خلال العامين المقبلين، كما أننا نعيش في مجتمع غير آمن تمامًا ويجب التكيف وفقا للظروف الراهنة واستثمار الموارد الطبيعية كمحاولة للتقليل من المخاطر المقبلة على قدر الإمكان، ومضاعفة جهود الخبراء من أجل توفير بيئة آمنة والتنبؤ بالمخاطر التكنولوجية الجديدة.

2-<u>النظرية الإيكولوجية</u>:

تعود فكرة النظام البيئي كنظام متكامل ومترابط -على الأقل في العصر الحديث- إلى "**داروين**"، إذ كان مهتمًا في المقام الأول بالطريقة التي تتفاعل بها الكائنات الحية داخل بيئتها المتغيرة، واقترح نظرية الانتقاء الطبيعي القائم على المنافسة المستمرة بين الأنواع وتكيفها، كان جزء من قضية داروين هو أن الكائنات الحية تحتاج إلى العثور على مكان مناسب كما يمكنها البقاء والازدهار فيه،

(Hammondm, Michael,2020,p.855) ، والكلمة مأخوذة من علم الأحياء، ولذا نجد أن معاجم اللغة تعرفها بأنها ذلك الفرع من علم الأحياء الذي يدرس العلاقات بين الكائنات وبيئتها، غير أنها انتقلت إلى العلوم الاجتماعية لتعني نفس الشيء، وتهتم بدراسة الظاهرة في علاقتها بالبيئة والظواهر المحيطة بها، وفي دراسة النظم والظواهر الاجتماعية يمكن أن نعرّف الإيكولوجي بأنه ذلك الفرع العلمي الذي يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين النظم وبيئاتها، ومن هنا فإن إيكولوجية النظم الإدارية تعني تلك العلاقة المتبادلة بين النظام الإداري من ناحية وبيئته الاجتماعية من الناحية الأخرى (حسن، 2020، ص 76).

كما تُعتبر النظرية الإيكولوجية واحدة من النظريات الرئيسية في مجال نمو الإنسان، وتعود أصول هذه النظرية إلى العالم الألماني "كورت ليفين" في القرن التاسع عشر، ولكن تم تطويرها بشكل كبير على يد العالم الأمريكي "أورينتشتاين" في القرن العشرين، وقد ظهرت النظرية لأول مرة في كتابه "النمو الإنساني والبيئة"، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة أن الإنسان يتأثر بمحيطه الاجتماعي والبيئي، وتؤكد على أهمية دراسة التفاعل الذي يحدث بين الفرد والبيئة المحيطة به في تحديد نموه النفسي والاجتماعي، وتشمل العوامل المؤثرة على الإنسان في هذه النظرية العوامل البيئية الفيزيائية مثل المناخ والمكان والموارد المتاحة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل العائلة والمدرسة والأصدقاء والمجتمع بشكل عام، كما تركز النظرية الإيكولوجية على فكرة النمو النفسي كعملية دائمة ومستمرة، تتأثر بالعوامل البيئية والاجتماعية، وتخضع لتغيرات مستمرة على مدار الحياة، وتقوم هذه النظرية على مفهوم الصفات الرئيسية للنمو النفسي، والتي تشمل النمو الجسماني والعقلي والاجتماعي والانفعالي والثقافي، ومن أهم المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية الإيكولوجية، مفهوم "الزمان والمكان" (Time and Place)، حيث يتم تحديد النمو النفسي للإنسان من خلال محيطه

الزماني والمكاني، كما تُعتبر هذه النظرية أيضًا مفيدة لتفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة؛ مثل الفقر والعنف والتمييز الاجتماعي، وذلك من خلال فهم العوامل البيئية التي تؤثر على هذه الظواهر وتسهم في تكوينها، كما تتألف نظرية الإيكولوجية من عدة مستويات، بما في ذلك المستوى الداخلي والخارجي والميكرو والماكرو، ويتمثل الهدف الرئيسي للنظرية في تحليل التفاعلات بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي، وتوضيح كيفية تأثير هذه التفاعلات على نمو الإنسان وتطوره، ومن أهم المفاهيم المرتبطة بهذه النظرية أيضًا، مفهوم "النشاط" (agency) وهو يشير إلى قدرة الإنسان على التأثير على بيئته والعمل على تشكيلها وتغييرها، بما يخدم أهدافه الشخصية والاجتماعية، كما تشمل المفاهيم المرتبطة بمفهوم "الأداء" (performance) وهو يشير إلى سلوك الإنسان وتفاعلاته مع محيطه الاجتماعي **Urie (Bronfenbrenner,1979)**.

حيث تهدف النظرية الإيكولوجية إلى تعزيز قدرات الأفراد على التكيف مع متطلبات البيئة ومواجهتها بطريقة فعّالة، وهذا لتحقيق توافق بين احتياجات الفرد وطبيعة البيئة المحيطة، مما يسهم في الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والبيئية المتاحة (أحمد، رشاد عبد اللطيف، 2003، ص 113).

وتعتمد النظرية الإيكولوجية على افتراضات أساسية تتلخص في:-

. وجود تأثير وتفاعل متبادل بين الإنسان والبيئة يحدث من خلال التفاعلات بينهما.

. قدرة الإنسان على التعامل مع البيئة والتعامل مع الآخرين تعتبر قدرة فطرية طبيعية.

. الإنسان يسعى لتحقيق النجاح، والإنسان في دلالة البيئة هو مفتاح النمو والتطور.

. يحتاج الأفراد إلى فهم وإدراك سلوكياتهم في بيئتهم الطبيعية.

. الشخصية هي نتاج التطورات التاريخية وتفاعلات الإنسان والبيئة عبر الزمن (Robert,2009,208).

وتتمثل أهداف النظرية الإيكولوجية في الآتي:

. زيادة الوعي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

. إعطاء الفرص لجميع الأفراد لتطوير وتنمية المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية البيئة.

. تمكين المشاركين في حل المشكلات البيئية للمساهمة من خلال تحديد هذه المشكلات ووضع خطط لمواجهتها، بناءً على تطوير مهاراتهم التي تبرز أهمية العلاقة بينهم **(Garel ,1995,P819)** .

كما استخدمت النظرية الإيكولوجية الخصائص الأساسية للنهج البيئي للتعامل مع البيئة على النحو التالي:

1. البيئة هي بيئة –سلوك– شخص كلي معقد، يتكون من عدة علاقات متواصلة ومنظمة ومتشابكة.
2. التأكيد على الترابط المتبادل بين الإنسان والسلوك والبيئة.
3. يجب أن يتم التقييم من خلال الملاحظة الطبيعية المباشرة لنظام البيئة الطبيعية للكائن الحي السليم وغير المضطرب.
4. تعتبر العلاقة بين الأجزاء داخل النظام البيئي منظمة، وقانونية وحتمية.
5. ينشأ السلوك من المعاملات التي تتم بين الشخص والبيئة متعددة المتغيرات.
6. تتمثل المهمة المركزية لعلم السلوك في تطوير تصنيفات البيئات والسلوكيات والروابط بين السلوك والبيئة وتحديد توزيعها في العالم الطبيعي **(T. Pardeck,1988, p.133).**

وتمثل هذه النظرية مصدر إلهام للعديد من الباحثين والعلماء في مختلف المجالات، حيث يمكن استخدامها في تحليل العديد من الظواهر النفسية والاجتماعية والثقافية، ومن خلالها يمكن فهم أفضل لتأثير المحيط الاجتماعي والثقافي والطبيعي

على الإنسان، وكذلك فهم تفاعل الإنسان مع هذا المحيط والتأثير الذي يمكن أن يفرزه، بالتالي فإن النظرية الإيكولوجية تعد مساهمة قيمة لفهم الإنسان وتطوره النفسي، وهي نظرية تحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث والتطوير لتحقيق الفائدة المطلوبة في مجال علم النفس والمجالات المرتبطة به.

الإجراءات المنهجية للبحث:

عينة الدراسة: تعتبر رؤى الخبراء أمرًا حاسمًا في فهم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، إذ يمتلكون الخبرة والتحليل العميق للتأثيرات والتحديات المحتملة، فتكونت عينة الدراسة من 15 خبيرًا في مجال السياسات البيئية والتغيرات المناخية والتحول نحو الأخضر، فمن خلال تحليل دليل المقابلة الذي يعرض رؤى 15 خبيرًا، يمنحنا فهمًا أعمق للخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

يشمل هذا البحث تحليلا شاملا لآراء الخبراء حول تحديات وفرص الاقتصاد الأخضر في مصر؛ حيث يستعرض كل محور الجوانب المختلفة لهذا التحول ويتطرق إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي، وسيقدم البحث أيضًا أمثلة على المشروعات والمبادرات التي تقودها الحكومة المصرية لتعزيز الاقتصاد الأخضر، حيث يتطلع هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الخبرات والتحليلات العميقة للخبراء حول الاقتصاد الأخضر في مصر، مما يمهد الطريق لفهم أعمق لكيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في سياق المستقبل، وكانت عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

	الاسم	التخصص	المؤسسة التابع لها
1	أمل حسن	أستاذ علم الاجتماع الثقافي	كلية الآداب – جامعة دمياط
2	حاتم عبد المنعم عبد اللطيف	علوم إنسانية بيئية	معهد الدراسات والبحوث البيئية التابع لجامعة عين شمس
3	طه القاطونى	أستاذ دكتور	كلية العلوم – جامعة دمياط
4	طارق محمد علي عطوي	علوم الطاقة والليزر (قسم الفيزياء)	كلية العلوم – جامعة دمياط
5	زينب نبيل الصادي	استشاري بيئي	معهد التخطيط القومي (مركز التخطيط والتنمية البيئية)
6	محمد ياسر بديوي	أستاذ قسم النبات	كلية العلوم – جامعة طنطا
7	وليد رشاد ذكى	أستاذ دكتور	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
8	سالي فريد	أستاذ وخبير اقتصادي	كلية الدراسات الأفريقية–جامعة القاهرة
9	سماح المرسي	أستاذ اقتصاد وعلوم سياسية	كلية الدراسات الأفريقية– جامعة القاهرة
10	أمل شمس	استاذ علم اجتماع التنمية	كلية التربية – جامعة عين شمس
11	دعاء عادل الإمام	العلوم البيئية	كلية العلوم – جامعة دمياط
12	محمد سالم	أستاذ دكتور	كلية الزراعة – جامعة دمياط
13	ياسين محمد السيد أبو فرج	قسم علوم التربية البيئية	معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة دمنهور
14	احمد إسماعيل السيد	أستاذ دكتور	معهد البحوث والدراسات البيئية– جامعة دمنهور
15	أحمد محمد أحمد إبراهيم	قسم التربية البيئية	معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة دمنهور

أدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة **دليل المقابلة** على عينة متنوعة تضم 15 خبيرًا اقتصاديًا وبيئيًا وأساتذة جامعيين، تم تنظيم دليل المقابلة حول خمسة محاور رئيسية، شملت: **المحور الأول** عن البيانات الأساسية، ويشمل أسئلة تهدف إلى جمع المعلومات الشخصية والخلفية الأكاديمية للمشاركين. **والمحور الثاني:** عن: دلالات الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالمخاطر البيئية ،وتقييم السياسات الحالية في مجال الاقتصاد الأخضر، حيث يستكمل الخبراء أسئلة تتعلق بفهمهم للسياسات الحالية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وكيفية تقييمهم لفعاليتها. **المحور الثالث:** دور الاقتصاد الأخضر في جودة الحياة (الفقر، البطالة، الخلل في الميزان التجاري، الاستثمار)، حيث يتناول هذا المحور استفسارات حول كيف يمكن للأفعال الاقتصادية المستدامة أن تلعب دورًا في الحد من الفقر وتعزيز التوازن الاقتصادي. **المحور الرابع:** مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بهدف تحقيق رؤية التنمية المستدامة 2023، ويتناول هذا المحور أسئلة حول كيف يمكن للأفعال الاقتصادية المستدامة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. **المحور الخامس:** نحو رؤية استراتيجية لمواجهه التحديات العالمية المؤثرة والمحلية السائدة. ، حيث يستكمل الدليل بتوجيه الاستفسارات نحو تحديات تنفيذ السياسات البيئية وتحديد التوجهات المستقبلية في هذا المجال.

تحليل الدراسة الميدانية:

تمت عملية التحليل الميداني **بتحليل وتصفية البيانات** المجمعة من خلال المقابلات لضمان جودة وتمثيلية العينة، حيث تم التأكد من تنوع الخبراء في المجالات الاقتصادية والبيئية **باستخدام تقنيات تحليل المحتوى** لفحص المقابلات واستخراج المواضيع والأفكار الرئيسية، هذا يشمل تحديد الأنماط والاتجاهات في الردود، **والتحليل التصاعدي**، لتحديد الأفكار الأكثر تكرارًا والمفاهيم الرئيسية التي نمت بشكل

طبيعي أثناء المقابلات، والتركيز على فهم وتحليل الترابط بين مختلف الأفكار والرؤى المقدمة من قبل الخبراء، مما يسهم في فهم العلاقات بين مكونات الاقتصاد الأخضر وتأثيرها، كما تم **استخدام الدليل النظري** لتفسير البيانات المستخرجة وتحليلها بشكل علمي، مما ساعد في تحديد مدى توافق النتائج مع النظريات والمفاهيم الموجودة في الأدبيات العلمية، وتمييز العلاقات بين مختلف الأفكار المقدمة من قبل الخبراء، من خلال تقديم **تحليل مفصل وعلمي للبيانات**، بما في ذلك استخدام أمثلة وحالات توضيحية لتوضيح النقاط الرئيسية، وقد تم استخدام **النتائج لاستنتاجات** مستندة علميًا وتقديم **توصيات للسياسات أو الأبحاث المستقبلية** بناءً على الفهم الشامل لمجال الاقتصاد الأخضر، تم تقديم توجيهات للأبحاث المستقبلية بناءً على الفجوات المحددة أثناء التحليل، مما يعزز استمرارية البحث وتطوير المجال.

المحور الأول: **دلالات الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالمخاطر البيئية** :

أشارت إجابات معظم الخبراء إلى أن مصطلح الاقتصاد الأخضر يُفسر بأنه نموذج للتنمية الاقتصادية يرتبط بتوجهات التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، يهدف إلى إنشاء مجتمع نظيف وتحسين الحياة بشكل عام، وجاءت إجابات بعض الخبراء بأنه يمكن فهم الاقتصاد الأخضر كتغيير هيكلي في الاقتصاد يهدف إلى الانتقال من الاعتماد على المصادر غير المتجددة إلى الاستدامة البيئية واستخدام الموارد المتجددة بشكل مستدام، كما أن الإجابات توفر توضيحًا جيدًا لمفهوم الاقتصاد الأخضر، حيث يُفهم بأنه لا يقتصر على النمو الاقتصادي فقط بل يركز أيضًا على التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، ويظهر من التحليل أن الفهم يتجه نحو رؤية متكاملة للتنمية تجمع بين الاقتصاد والبيئة بشكل فعّال.

وقد أشار البعض إلى أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بدون التأثير الضار على البيئة، يعمل على الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان من خلال تقليل التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية، حيث يُعتبر الاقتصاد الأخضر اليوم ضرورة اقتصادية للحفاظ على استدامة الأنظمة الاقتصادية، وذلك بسبب التكاليف الهائلة المرتبطة بالتلوث وتأثيراته الضارة على الصحة البشرية والبيئة؛ حيث يظهر أن الاهتمام بالاقتصاد الأخضر من وجهة نظر الغالبية العظمي من الخبراء لم يعد مجرد قضية بيئية أو إنسانية فحسب، بل أصبح أمرًا ضروريًا اقتصاديًا، وإن تجنب التأثيرات البيئية الضارة أصبح يُعَدُّ تحديًا إيجابيًا يحقق فوائد اقتصادية طويلة الأمد، حيث يتطلع اليوم العديد من القادة الاقتصاديين إلى تبني نموذج اقتصادي يستفيد من الموارد بشكل مستدام ويقلل من الضرر البيئي، مما يعزز فرص الاستدامة للأجيال القادمة ويحفظ التوازن بين الرخاء الاقتصادي والحفاظ على البيئة؛ وأكد بعضهم أنه يمكن فهم الاقتصاد الأخضر على أنه تحول نحو نموذج اقتصادي متقدم يرتبط بالابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع التركيز الشديد على تحسين الكفاءة وتقليل الأثر البيئي السلبي.

ويتضح من الإجابات أن الخبراء قاموا بتعريف الاقتصاد الأخضر تعريفًا دقيقًا وشاملًا، وهو يعزز فهم الاقتصاد الأخضر كنموذج للتنمية الاقتصادية المرتبط بالتنمية المستدامة والاهتمام بالبيئة، ويسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، بهدف خلق مجتمع نظيف وتحسين جودة الحياة بشكل عام، وتُظهر الإجابات تركيزًا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، يُبرز أهمية تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد لمعالجة التحديات المستقبلية مثل الفقر والتدهور البيئي.

وبهذا، تتفق آراء الخبراء في النتائج النظرية حول تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه نموذج اقتصادي يسعى إلى تحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يشير التعريف النظري إلى أهمية تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية، وهذا يتوافق مع تصور الخبراء الذي يركز أيضًا على تحسين جودة الحياة وخلق فرص العمل في سياق تنمية اقتصادية مستدامة.

أما عن مدى توافر سياسات محددة لتعزيز الاقتصاد الأخضر أو الاستدامة البيئية في المجتمع المصري:

تشير الإجابة إلى وجود خطة لتعزيز زيادة الاستثمارات الخضراء في مصر وتوجيه الأولوية لتمويل المشروعات الاستثمارية الخضراء، حيث قدمت الإجابات معلومات حول الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتعكس التوجه نحو التنمية المستدامة؛ فقد اتضح من إجابات الخبراء أن مصر تتبنى جهودًا فعّالة لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقًا للإجابات تم ذكر بعض الأمثلة على ما قامت به مصر ومنها:

. توجيه لزيادة الاستثمارات الخضراء في مصر، حيث وجهت استثمارات نحو مشروعات تعزز الاستدامة البيئية، مثل مشروعات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، وتوجيه الأولوية لتمويل المشروعات الاستثمارية الخضراء، فهناك مشروعات تحتل أهمية خاصة، على سبيل المثال، مشروعات لتحسين إدارة المياه وتحسين جودة الهواء.

. كما ركزت خطة عام 2022 في مصر على تعزيز الاستثمارات في قطاع البيئة والتنمية المستدامة، حيث تسعى الدولة جاهدة لتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الاستثمارات العامة الخضراء، حيث يتم التخطيط لتعزيز هذه النسبة من 15%

في عام 2021 إلى 50% بحلول نهاية عام 2024-2025؛ وتُعطى الأولوية لتمويل المبادرات والمشروعات الاستثمارية الخضراء، وذلك ضمن إطار رؤية وتوجهات الحكومة نحو التعافي الأخضر، وتقديم مصر "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2030" التي تُظهر التزامها بالتنمية المستدامة، هذه الاستراتيجية تشمل تحديد أهداف اقتصادية مستدامة وتنمية منخفضة الانبعاثات، وحماية الموارد الطبيعية وتحويل التحديات البيئية إلى فرص استثمارية، ونشر مفهوم الاقتصاد الأخضر.

-**التعاون بين الوزارات والهيئات** حيث يظهر التنسيق الفعّال بين وزارة البيئة ووزارة الاقتصاد في مصر، إلى جانب التعاون المشترك مع هيئة البيئة والهيئة الاقتصادية لقناة السويس، والتفاني في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر، ويتمثل هذا التنسيق في تحديد أهداف مشتركة تتعلق بالاستدامة والاقتصاد الأخضر، وتقديم دعم مشترك لمشروعات بيئية وخضراء، كما يُظهر التوجيه لتمويل المشروعات الخضراء التزامًا بتعزيز الاستدامة والتوازن بين الجوانب الاقتصادية والبيئية، يُعزز هذا التنسيق فهمًا مشتركًا ووضع سياسات مشتركة لضمان تحقيق الأهداف المستدامة وتعزيز التطوير الاقتصادي بطريقة صديقة للبيئة، كما تُظهر الإجابات أن هناك استراتيجية مستقبلية في مصر تستند إلى الاستثمارات الخضراء لتحسين الاقتصاد وتعزيز الاستدامة البيئية، كما تظهر أن هناك رؤية استراتيجية تستهدف التنمية المستدامة، حيث يتم دمج الاستثمارات الخضراء كعنصر أساسي لتحسين الوضع الاقتصادي وضمان الاستدامة البيئية في المستقبل.

<u>أما عن التنسيق الفعال بين السياسات البيئية والاقتصادية في المجتمع المصري:</u>

أكدت إجابات الخبراء وجود تنسيق وتعاون فعّال بين القطاعين البيئي والاقتصادي في مصر، على سبيل المثال، تم التأكيد على أهمية الاستثمارات الخضراء في مصر، حيث أُعدت خطط لزيادة تلك الاستثمارات وتوجيه الأولوية للمشروعات الخضراء، هذا يعكس الرغبة في تحقيق التوازن بين التطلعات الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

أشارت بعض إجابات الخبراء إلى إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050" في مؤتمر COP26 ، موضحةً أهدافا اقتصادية مرتبطة بتغير المناخ، حيث تشمل الاستراتيجية تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتنمية منخفضة الانبعاثات، وتحسين كفاءة الطاقة.

إضافة إلى ذلك، فقد علق أحد الخبراء أن التوقيع على بروتوكول التعاون بين وزارة البيئة والهيئة الاقتصادية لقناة السويس يُظهر دعمًا للصناعة المصرية من خلال تعزيز الأداء البيئي وتحسين استهلاك الطاقة، وهو مثال آخر على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

فقد أوضحت الإجابات أن هناك عدة أمثلة على الجهود التي بذلتها مصر لتحسين الاقتصاد الأخضر وتحقيق الاستدامة البيئية، منها التركيز على زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء، حيث قامت مصر بتشجيع الاستثمار في مجالات مثل الطاقة المتجددة، حيث تسعى مصر جاهدة لتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة بنسبة تصل إلى 42% بحلول عام 2023، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تعزز كفاءة الطاقة في الصناعة والبنية التحتية، حيث يعتبر الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة من أبرز الركائز التي تسعى مصر لتحقيقها في إطار استراتيجيتها لتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتعد مصر من أكبر الدول العربية إنتاجًا للكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، حيث تمتلك قدرات تصل إلى 100 ألف ميجاوات من الطاقة الشمسية والرياح، فقد أطلقت

مشروعات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، مثل محطة "**بنبان**" للطاقة الشمسية ومحطة زعفرانة للرياح، ومن بين المشروعات البارزة التي نفذتها مصر في مجال الطاقة المتجددة، يأتي مشروع إنشاء محطة طاقة الرياح في مجمع خليج السويس على ساحل البحر الأحمر في عام 2023، كما تم تنفيذ محطة كهرباء الأقصر لبناء محطة الطاقة الحرارية في إسنا ، كما اتخذت الحكومة إجراءات لتعزيز الكفاءة الطاقية والتشجيع على استخدام وسائل النقل الخضراء، بالإضافة إلى ذلك، اتّخذت مصر إجراءات للترويج للأعمال المصرفية الخضراء وتشجيع الاستثمار في المشروعات البيئية، كما تم التركيز على تطوير البنية التحتية الخضراء، مثل تحسين نظام إدارة النفايات وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة في الصناعة.

هذه الأمثلة تظهر التزامًا واضحًا من مصر بتعزيز الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية من خلال سلسلة من المشروعات والإجراءات على مستوى متنوع.

أما عن مدى فاعلية الاقتصاد الأخضر بين الجهات المعنية وتأثير ذلك في تطبيق ومراقبة السياسات البيئية تظهر الإجابات أن هناك فاعلية في تنسيق وتنفيذ السياسات البيئية من خلال التعاون بين الجهات المختلفة، حيث يتم التأكيد على هذه الفاعلية من خلال الشواهد الواقعية والنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها؛ على سبيل المثال، يتم التنسيق بين وزارة البيئة ووزارة الاقتصاد في مصر، ويتم توجيه الجهود نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، كما تظهر الشواهد الواقعية للفاعلية في العديد من المشروعات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية، على سبيل المثال، كما أن توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة وهيئة البيئة والهيئة الاقتصادية لقناة السويس يُظهر التعاون الفعال لتحقيق أهداف بيئية واقتصادية مشتركة، مما يشير إلى تحقيق نجاح في تنسيق الجهود لتحسين الأداء البيئي والاقتصادي.

كما تشير الإجابات إلى وجود دليل على فعالية السياسات الحالية في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في مصر، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ 2050، فقد ذكر الخبراء أن هناك مجموعة من الأدوات والسياسات المستخدمة لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في مصر، ومن بينها:

أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء: حيث تُظهر الإجابات أن مصر تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من خلال استخدام أدوات تمويل مبتكرة، مثل السندات الخضراء، حيث يُستخدم هذا النوع من التمويل لتمويل مشروعات ذات أثر بيئي إيجابي، مما يُسهم في تعزيز الاستدامة وتحقيق الأهداف البيئية، فتُعد السندات الخضراء وسيلة مالية مهمة لتحفيز المستثمرين وجذب التمويل نحو مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء، وتمكّن هذه الأداة من تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

أدوات التمويل التقليدية مثل القروض الميسرة والمنح: تُظهر الإجابات استخدام القروض الميسرة والمنح من بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعم المشروعات البيئية.

إعداد وتقديم مشروعات في إطار الصندوق الأخضر للمناخ: تظهر الإجابات التزام مصر بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استخدامها للقروض الميسرة والمنح من بنوك التنمية متعددة الأطراف، على سبيل المثال؛ فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة وهيئة البيئة والهيئة الاقتصادية لقناة السويس، بهدف دعم وتنمية الصناعة المصرية بمختلف قطاعاتها، ويُستخدم هذا التعاون لتحسين الأداء البيئي للصناعة، وتحقيق التوافق مع اللوائح البيئية والمعايير الدولية، ويشير البروتوكول أيضًا إلى دعم إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة للهيئة الاقتصادية والشركات الصناعية، بالإضافة إلى ذلك، يعكس توقيع بروتوكول آخر بين وزارة البيئة

وبرنامج التحكم في التلوث الصناعي التزام مصر بتحسين كفاءة الصناعة وتقليل استهلاك الطاقة والموارد، والالتزام بالقوانين البيئية الوطنية والمعايير الدولية، وتقوم الوزارة بتقديم الدعم لإعداد الإطار العام لاستراتيجية التنمية المستدامة للهيئة الاقتصادية، ودعم بناء القدرات وتنمية المهارات في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدام.

بناء نظام وطني للمراقبة والإبلاغ والتحقق: اتضح من الإجابات أن النظام الوطني للمراقبة والإبلاغ يشكل جزءًا أساسيًا من الهيكل الاقتصادي والبيئي، حيث يقدم فرصة لتحقيق التقدم وتحديد التحديات وضمان شمولية الجهود المبذولة، حيث يُعتبر هذا النظام أداة فعّالة لتقييم أثر السياسات الحالية على الاقتصاد الأخضر والبيئة، كما يُسهم في تحديد المجالات التي تتطلب تحسينًا وتعزيزًا، بالإضافة إلى ذلك، يُظهر التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة في بناء هذا النظام، مما يبرز الجهود المشتركة في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية.

تطبيق معايير الاستدامة في تحديد المشروعات: فقد ذكر بعض الخبراء ما أظهرته الوزارات من استخدام لمعايير الاستدامة في تحديد المشروعات المرشحة للتمويل، مثل المشروعات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، حيث تُعتبر هذه المشروعات أكثر استدامة وصداقة للبيئة، فضلا عن المشروعات التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، أو تحسين نظم التدفئة والتبريد مثل تركيب أنظمة الإضاءة LED ، ومشروعات إعادة تأهيل الأراضي الملوثة، واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة مثل السيارات الكهربية، والمشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا الخضراء والابتكار في مجالات مثل إدارة النفايات والتنقل.

هذه الأمثلة تعكس التحول نحو مشروعات تعتمد على معايير الاستدامة وتلبي احتياجات المجتمع بطريقة تحافظ على البيئة وتعزز التنمية المستدامة.

إشراك أصحاب المصلحة في مراحل تطوير الاستراتيجية: يعزز التفاعل مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين في تحديد الاحتياجات والتوجهات.

تُظهر هذه الأدوات والإجراءات أن هناك جهودًا جادة تُبذَل لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في مصر، **جاءت جميع البيانات للخبراء توضح أهمية النظرية الإيكولوجية في تعزيز قدرة المشاركين على حل مشكلات البيئة، وتوجيه جهودهم نحو حلول مستدامة لمشكلات البيئة ووضع خطط للتعامل معها، ويعكس ذلك التوجه نحو تطوير مهارات الفرد وتعزيز العلاقات بينه وبين بيئته.**

وعن وجود سياسات مستدامة يمكن أن يُسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية معًا: تؤكد إجابات الخبراء أن رؤية مصر لتحقيق تنمية اقتصادية تأخذ في اعتبارها حماية البيئة ، حيث يُسهم وجود سياسات مستدامة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية معًا، فالشواهد والسياسات الواقعية التي تم ذكرها تعكس التزام الحكومة المصرية بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، ومنها طرح السندات الخضراء، فقد أصدرت وزارة المالية المصرية أول طرح للسندات الخضراء السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبتمبر 2020 بقيمة تبلغ 750 مليون دولار بأجل 5 سنوات وعائد تصل قيمته إلى 5.25%، مما يُسهم في وضع مصر على مسار التمويل المستدام، حيث تُعرّف السندات الخضراء بأنها صكوك استدانة تصدر للحصول على أموال مخصّصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، كما تشير إجابات الخبراء إلى أن الابتكار يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستدامة في مصر، حيث تقوم الحكومة بمساعدة القطاع الخاص في دعم وتشجيع الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد البيئية، واستخدام التكنولوجيا والابتكار في

تطوير حلول فعّالة لمشكلات التلوث وتحسين كفاءة استهلاك الموارد، بالإضافة إلى مشروعات صديقة للبيئة، حيث أشار الخبراء إلى أنه تم الموافقة علي تنفيذ 691 مشروعًا صديقًا للبيئة في قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة والمياه والنقل، مما يعكس التحول نحو مجالات استدامة أوسع، مما يؤكد التزام الحكومة بتعزيز البنية التحتية الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب شهادات النجمة الخضراء للفنادق، التي تشجع على التوافق مع مبادئ البيئة في القطاع الفندقي.

تُظهر هذه السياسات التفاني في التحول نحو اقتصاد أخضر واستدامة بيئية، كما يوضح البعض أهمية التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الأخضر، حيث تقوم مصر بتبادل التكنولوجيا والخبرات مع الدول الأخرى، فالتبادل بين الشركات الدولية يُسهم في تعزيز قدرة مصر على تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والاستدامة.

وعن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات البيئية في المجتمع المصري أشارت الإجابات إلى أن هناك تحديات تواجه تنفيذ السياسات البيئية في المجتمع المصري، فقد تم ذكر بعض التحديات متنوعة، ومنها:

مشكلة العشوائيات والريف المصري، إذ تكمن إحدى التحديات الرئيسية في التصدي لمشكلة العشوائيات والتخطيط العشوائي في المناطق الريفية المهملة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور البيئة واستنزاف الموارد، ومن ضمن التحديات جاء تحدي الحفاظ على الموارد الطبيعية وهو الحاجة الملحة إلى العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة، في ظل زيادة الطلب عليها وتدهور البيئة الطبيعية، وهناك تحدي القيود على التجارة الدولية والضرائب، حيث إن وجود قيود على التجارة الدولية وفرض ضرائب على الواردات والصادرات قد يعيق التنمية المستدامة ويؤثر على الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، كما أن التحديات تمتد أيضًا إلى تضارب القرارات بين الوزارات المختلفة؛ حيث إن التحدي الإداري

والتنسيقي في مواجهة تضارب القرارات بين الوزارات المختلفة، يُعقّد عمليات التنفيذ ويؤثر على فعالية السياسات البيئية، بالإضافة إلى تحدي التلوث البيئي، حيث إن التصدي للتلوث البيئي الناتج عن الصناعة ووسائل النقل، يتطلب تطبيق سياسات تحفز على استخدام تقنيات نظيفة وصديقة للبيئة.

وعن وجود إرادة سياسية كافية لتطبيق السياسات البيئية والاقتصادية في المجتمع المصري، في إطار تحديات التنمية المستدامة في مصر، أكد الخبراء أن هناك مجموعة متنوعة من التحديات تعترض سبيل تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، يتمثل أحد هذه التحديات في ضرورة تعزيز الوعي بأهمية التنمية المستدامة وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وأيضًا تحديات الابتكار البيئي التي تستدعي دعم البحث والتطوير، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقنيات جديدة تعزز الاستدامة البيئية، حيث ذكر الخبراء أن الابتكار في مجال الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الحفاظ على البيئة يلعب دورًا حاسمًا في تطوير اقتصاد أخضر، كما أن تحديات التمويل والاستثمار تتطلب تطوير أدوات تمويل مستدامة مثل السندات الخضراء وجذب الاستثمارات الخاصة، وأيضًا توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات البيئية يمكن أن يشكل عائقًا؛ ولذلك يجب توجيه الجهود نحو خلق بيئة استثمارية تشجع على المشروعات ذات الطابع البيئي.

كما يتضح من إجابة بعض الخبراء أن هناك ربطًا واضحًا بين الأهداف الاقتصادية والبيئية في مصر، ولكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تغليب الإرادة السياسية وتوجيه الجهود نحو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، حيث يتجسد ذلك في الهدف الثامن؛ وهو العمل اللائق ونمو الاقتصاد، حيث إن تحقيق العمل اللائق ونمو الاقتصاد يتطلب توفير فرص العمل المستدامة التي تتسق مع السياسات البيئية، وهذا قد يشكل تحديًا في بعض القطاعات التقليدية التي

قد تتأثر بتحولات اقتصادية نحو المستدامة، وأيضًا يشكل الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف؛ فإن بناء شراكات فعّالة يعتبر تحديًا نظرًا لضرورة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتطلب ذلك تحسين الآليات والهياكل لضمان تناغم الجهود وتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر، كما يعمل المشروع على الحد من انبعاث ملايين الأطنان من الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا نظيفة وتحفيز التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، وهو تحدٍ يتطلب جهدًا مشتركًا بين القطاعين الحكومي والخاص.

وعن مدى تأثير التطبيق الفعال للسياسات على الحياة اليومية للمواطنين بشكل ملموس: فقد أكدت بعض الإجابات أن هناك تأثيرًا ملموسًا للتطبيق الفعّال للسياسات على حياة المواطنين في مصر في عدة مجالات، حيث يتم توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحد الأمثلة البارزة التي تم ذكرها هو قطاع المياه، حيث تُركز السياسات على توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، بتمويلات بلغت 5.3 مليار دولار، يُنفذ 37 مشروعًا في 88 موقعًا بمحافظات مصر، مما يسهم في تعزيز جودة المياه وتوفير النظافة.

وفي سياق آخر، يتم تنفيذ مشروعات في مجال الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، بتمويل بلغ 5.9 مليار دولار، والتي يستفيد منها 32 مشروعًا في 61 موقعًا بمحافظات مصر، وهذا يعكس الجهود المستدامة لتحسين توفير الطاقة بأسعار معقولة للمواطنين.

والبعض الآخر تناول تأثيرًا آخر للسياسات على حياة المواطنين وهو الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة؛ المتمثل في تفضيل السياسات لتحسين الحياة في المجتمعات المحلية من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات ذات الأثر

الاجتماعي والاقتصادي، فقد تم إطلاق 32 مشروعًا بقيمة 5.1 مليار دولار، يسهم في تحقيق هدف مدن ومجتمعات محلية مستدامة، مما يُظهر تأثيرًا إيجابيًا وملموسًا على الحياة اليومية للمواطنين، على سبيل المثال، تركز السياسات على مجال المياه، حيث يشعر المواطن بتحسين في توفر المياه النظيفة والنظافة الصحية في مناطقه، مما يحسّن جودة حياته اليومية؛ وفي مجال الطاقة، يعيش المواطنون تغييرًا إيجابيًا نتيجة لتوجيه السياسات نحو توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة، حيث يصبح لديهم فرصة الوصول إلى خدمات طاقة أكثر كفاءة وبتكلفة مناسبة.

ويؤكد أيضًا البعض أن تأثير السياسات في المجتمعات المحلية ينعكس من خلال توفير التمويل لمشروعات تحسين البيئة وتعزيز الاستدامة، حيث أكدت إجاباتهم على أن الاقتصاد الأخضر يتميز بفوائد لاحتياجات المجتمعات المحلية، حيث يعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة في نفس تلك المجتمعات، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ففي الاقتصادات التقليدية، يتم استيراد موارد مثل البترول أو الغاز، مما يؤدي إلى خروج العملة الوطنية واعتماد البلاد على موارد خارجية، وعلى الجانب الآخر، يشجع الاقتصاد الأخضر على مشروعات محلية مثل الطاقة الشمسية وإعادة تدوير المخلفات، والتي توفر فرص عمل محلية وتعزز اقتصاد المجتمع المحلي، مما يؤثر إيجابًا على الحياة في المدن والقرى، حيث يمكن أن يشمل ذلك تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية، وبالتالي يحقق السكان المزيد من الاستقرار والرفاه.

وعن وجود جهودٍ لتشجيع المشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية: أشارت بعض الإجابات إلى أن مصر تتسم بجهود حكومية جادة لتعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية، حيث يُبرِز قانون الطاقة المتجددة رقم 203 لعام 2014 استعداد الحكومة لتحفيز القطاع الخاص

للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، كما أن تحفيز الشركات والمستثمرين يُعدُّ دليلًا على الالتزام بتعزيز استدامة البيئة، ومن نماذج النجاح في هذا السياق هي شركة "كرم سولار"، والتي تُعتبر رائدة كشركة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، هذه الشركة تجسد التفاعل الإيجابي بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يمكّن مصر من تبوّء موقعها كواحدة من الدول الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة المتجددة، والاتفاقية المشتركة بين "إنفينتي باور" المطور الرئيسي لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر المشتركة وبين شركة "مصدر "الإمارتية ؛ وهي شركة رائدة عالميًا في مجال الطاقة المتجددة، بهدف تطوير مشروع لطاقة الرياح البرية بقدرة 10 جيجا وات، والذي يُعدّ أحد أضخم مشروعات طاقة الرياح بالعالم، وهذا يعكس التزامًا متبادلًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكد الغالبية على أنه بفضل التعاون الفعّال بين القطاعين العام والخاص نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة البيئة، من خلال الحوافز والدعم الحكومي، يُشجع القطاع الخاص على ابتكار حلول في مجال الطاقة المتجددة، مما يسهم في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

وهناك من أشار لمبادرات التوعية البيئية، حيث تنظم الحكومة حملات توعية بيئية تستهدف المواطنين لرفع مستوى الوعي حول قضايا البيئة وأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تطلق الحكومة حملات إعلامية إعلانية تستخدم وسائل الإعلام المختلفة؛ مثل التلفزيون والإذاعة، لنقل رسائل توعية حول حماية البيئة للتحديات البيئية، وكيفية تحسين السلوكيات البيئية، كما تقوم الحكومة بتنظيم ورش عمل وحملات إعلامية حول فصل النفايات وأهمية إعادة التدوير، بهدف تحفيز المواطنين على التصرف بشكل مستدام، وإطلاق حملات توعية على منصات وسائل

التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر، لتصل الرسائل بشكل فعّال إلى الشباب وفئات السكان المختلفة.

. كما أكد البعض على ضرورة الحوار البيئي، حيث تقوم الحكومة بتنظيم جلسات حوار بيئي مع مختلف الفئات الاجتماعية، حيث يمكن للمواطنين التعبير عن اهتماماتهم واقتراح الحلول.

. ويري البعض الآخر ضرورة المشاركة في المشروعات البيئية، حيث تشجع الحكومة على مشاركة المواطنين في مشروعات البنية التحتية البيئية، سواء عبر الاستثمار فيها أو المشاركة الفعّالة في تنفيذها، مثل مشروعات الطاقة الشمسية والمبادرات التي تطلقها مصر؛ ومنها: "سنين خضرا جاية" حيث تتبني مصر 5 مبادرات خضراء حتي 2050، ومبادرة المنتدى العالمي للهيدروجين، وغيرها من المشروعات البيئية في مصر تشمل مختلف الجوانب البيئية وتعزز التنمية المستدامة ومشاركة المواطنين في العمليات البيئية.

وأشار البعض إلى أنه من خلال إشراك المواطنين في تحديد الأولويات البيئية والمشاركة في صنع القرار، يصبح لديهم دور فعّال في تشكيل مستقبل بلدهم، مما يخلق شراكة قائمة على الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويعزز الاستدامة على المدى الطويل، وهناك من أكد على أن إشراك المواطنين في عمليات الاقتصاد الأخضر يحمل تأثيرات إيجابية على عدة مستويات؛ أولًا: يعزز الوعي البيئي ويشجع على تغيير السلوك لصالح البيئة، ثانيًا: يُظهِر المشاركون تفاعلًا أكبر مع المبادرات البيئية، مما يزيد من نجاح تنفيذها، ثالثًا: يمكن أن يُسهم إشراك المواطنين في تحسين الظروف المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم مشروعات الطاقة المحلية والمبادرات البيئية، **وهذا يعكس مبادئ النظرية الإيكولوجية، حيث يشمل ذلك زيادة الوعي البيئي، والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين،**

هذه المبادئ تؤكد على أهمية التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وبهذا فإن إشراك المواطنين ليس مجرد مسألة بيئية، بل هو نهج شامل يعزز التواصل بين الحكومة والمجتمع المحلي، ويعكس روح المشاركة والشراكة في بناء مستقبل أفضل للجميع.

المحور الثاني: دور الاقتصاد الأخضر في جودة الحياة (الفقر، البطالة، الخلل في الميزان التجاري، الاستثمار)

يظهر تأثير السياسات البيئية على جودة الحياة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة؛ حيث استعرض الخبراء تأثير السياسات البيئية على العديد من الجوانب الحيوية في المجتمع المصري، بدءًا من مكافحة الفقر المستديم إلى التأثير الإيجابي على مستوى البطالة، على النحو التالي:

من ناحية تأثير السياسات على الفقر المستديم، فقد أظهر عدد من الخبراء أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يُعَدُّ منصة لتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، مما يلعب دورًا مهمًا في تقليل الفقر المستديم.

وبالنسبة لتحسين فرص التعلم، فقد أكد الخبراء أن الحكومة استثمرت في مشروعات الطاقة المتجددة؛ مثل محطات الطاقة الشمسية أو الرياح، مما يتطلب العمل بمهن متخصصة، وهذا فتح أبواب فرص العمل للشباب والمهنيين لاكتساب مهارات جديدة وتحسين وضعهم المالي، كما **قامت** الحكومة بالاستثمار في البحث والابتكار في مجال الطاقة النظيفة وهذا يعزز التطور التكنولوجي، وبالتالي يحفز اقتصاد المعرفة ويؤدي إلى تحسين نظام التعليم.

وبالنسبة لتحسين الرعاية الصحية، أكد الخبراء أن مشروعات الطاقة الخضراء تقلل من التلوث البيئي، مما يقلل من أمراض التلوث الناتجة عن الانبعاثات الضارة، وذلك يسهم في تحسين صحة المجتمع ويخفف من الأعباء المالية المرتبطة بتكاليف الرعاية الصحية، **كما أن** استثمار الحكومة في مشروعات تعزيز الرعاية الصحية بشكل صديق للبيئة؛ مثل إنشاء مرافق طبية تعتمد على الطاقة المتجددة، يسهم في تعزيز الرعاية الصحية وتقديم خدمات صحية أفضل، **بالإضافة إلى** أن مشروعات الاقتصاد الأخضر قد تشمل مبادرات لتشجيع المواطنين على نمط حياة صحي ونظيف، مثل حملات التوعية حول أهمية التغذية الجيدة وممارسة الرياضة، وهذا يؤدي إلى تحسين الصحة الشخصية وإلى زيادة إنتاجية العمل وتقليل تكاليف الرعاية الصحية.

وأكد البعض على أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز عدالة التوزيع للثروة وتوفير فرص الدخل للفئات المحرومة، من خلال توجيه الاستثمار نحو توفير وسائل نظيفة لتوليد الطاقة في المناطق الفقيرة، وهو بذلك يلعب دورًا في توفير فرص العمل والتحسين الاجتماعي، ودعم مشروعات اقتصادية اجتماعية في المجتمعات المحرومة؛ مثل مشروعات الزراعة المستدامة، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي، والتركيز على تشغيل الفقراء في مشروعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يتماشى تمامًا مع الرؤى النظرية وتوجهات الخبراء في مجال الاقتصاد المستدام .حيث يتفق مع كل من دراسة (Attahiru, Ibrahim,2021، **بلعرج، 2020**) والتي تؤكد على أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون نموذجًا فعّالًا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وجاء في حديث الخبراء تأثير السياسات البيئية على البطالة، حيث أشار بعضهم إلى أن تطوير تقنيات جديدة في الاقتصاد الأخضر يفتح آفاقًا للفرص الوظيفية، ما يساهم في تقليل معدلات البطالة، ومن ناحية أخرى سلط عدد من الخبراء الضوء على أن استثمارات الحكومة في الطاقة المتجددة يُعدّ مصدرًا محتملاً لتوظيف العمال، ويشير إلى الأثر الإيجابي المتوقع، إلى جانب ذلك، أكد البعض منهم أن الاقتصاد الأخضر ليس مجرد إجراء بيئي أو اقتصادي، بل هو أيضًا مصدر حقيقي للفرص الوظيفية والعائد الاقتصادي، حيث يتضح أن استخدام تقنيات وممارسات الاقتصاد الأخضر يقوم بتشجيع تكنولوجيا المستقبل ويسهم في خلق المزيد من فرص العمل، وفي الوقت نفسه، يتجاوز الفوائد الاقتصادية ليؤثر إيجابًا على الصحة العامة والبيئة، فتكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في أنه يُظهِر مزيجًا من التنمية الاقتصادية المستدامة وخفض التأثير البيئي، حيث يتجنب الانحياز نحو المصادر غير المتجددة ويعتمد على الطاقة المتجددة، كما يشير التحول الناجح إلى الاقتصاد الأخضر إلى توفير فرص عمل ملموسة ومستدامة، حيث أشار بعضهم **إلى محطة "بنبان" للطاقة الشمسية؛** فقد تم بناء هذه المحطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في منطقة بنبان بمحافظة أسوان، حيث تعزز المحطة فرص العمل المحلية في تركيب وصيانة الألواح الشمسية وتحسين توفير الكهرباء للمنطقة، وبهذا يتجسَّد الاقتصاد الأخضر في تحول شامل يتيح فرص العمل، ويُقدم فوائد اقتصادية وبيئية لا تُقدر بثمن، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد مستمر في الفرص الوظيفية في هذا المجال، مما يعزز إشراك المزيد من العاملين ويعكس توجهًا صحيحًا نحو التنمية المستدامة، وهذا يتفق مع **دراسة (عبد الخالق، 2019)** التي تشير أيضًا إلى أن تطبيق الاقتصاد الأخضر يُمكّن من خلق فرص العمل وتحفيز الاستثمار بشكل يدعم التنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على أن استخدام التقنيات والممارسات الخضراء

يُحسِّن الصحة العامة ويُقلّل من الأمراض المرتبطة بالتلوث، مما يعزز الصحة الشخصية ويخفف من الأعباء المالية المتعلقة بتكاليف الرعاية الصحية، ويُظهِر الاتفاق أيضًا أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يمكن أن يُعَدّ منصة لتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، مما يلعب دورًا مهمًا في تقليل الفقر المستديم وتحسين مستوى المعيشة.

ويرى البعض أن الاقتصاد الأخضر هو بمثابة اقتصاد دائري؛ حيث يعزز ثقافة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير للموارد والمواد، مما يقلل من الاستهلاك والفاقد؛ فقد قامت الحكومة بالفعل بعدد من المبادرات الناجحة؛ حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى موارد قابلة لإعادة الاستخدام، حيث تُعَدُّ إعادة تدوير المخلفات من المشروعات المستدامة؛ لأنها تعتمد على الأيدي العاملة المحلية وتسهم في تقليل الاستيراد وتحسين الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى ذلك، تحل مشكلة البطالة في البلدان النامية وتسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية، وهذا بدوره يعزز الوعي بأهمية التدوير ويخلق فرص عمل في صناعة إعادة التدوير، كما يدعم إنشاء أسواق للمواد المعاد تدويرها ودعم صناعات مثل تدوير المعادن والورق، حيث يساهم الاقتصاد الدائري أيضًا في تحسين جودة الهواء والماء والتربة، وذلك بتقليل النفايات الخطرة التي قد تكون ضارة للبيئة والصحة العامة، فمشروعات الاقتصاد الأخضر تتسم بالاستمرارية؛ حيث تعتبر استدامة هذه المشروعات من الجوانب الرئيسية، على عكس المصادر الطبيعية مثل البترول التي لها حياة محدودة وتنضب مع مرور الوقت، حيث يمثل الاقتصاد الأخضر بديلًا مُستدامًا وغير متجدد، مما يحافظ على استمراريته على المدى الطويل.

أما **تأثير السياسات على جودة الحياة**، فركز البعض على دور الاقتصاد الدائري في تحسين البيئة وتحسين جودة الحياة من خلال التقليل من التلوث وتحسين

صحة المجتمع، ويظهر البعض الآخر كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحسين الجودة البيئية وبالتالي تحسين جودة الحياة بشكل شامل.

وجاءت **آراء الخبراء حول التأثير الشامل، حيث** شدد معظم الخبراء على تأثير السياسات البيئية في حل المشكلات الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة، **ويرى** أغلبية العينة من الخبراء أن السياسات البيئية تلعب دورًا كبيرًا في تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وبهذا، نجد أن الخبراء يتفقون على أهمية دور السياسات البيئية في تحقيق تنمية مستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يختلف الخبراء في التركيز على الجوانب المختلفة لتأثير السياسات، حيث يركز بعضهم على البطالة والآخر على الفقر وجودة الحياة، وفي النهاية فإن تحليل آراء الخبراء يُسلِّط الضوء على الأثر الشامل للسياسات البيئية، مشيرًا إلى أنها تسهم بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<u>نقاط القوة في تنفيذ السياسات البيئية الحالية في مصر:</u>

أكد الخبراء أن هناك نقاطًا رئيسية تعكس تفاصيل الجهود والتحديات في تنفيذ السياسات البيئية في مصر، ومنها على <u>الجانب الإيجابي</u> أن الحكومة تعتبر تطوير الاقتصاد الأخضر أحد الأولويات، ويظهر ذلك من خلال التركيز على تحسين الظروف البيئية وخلق فرص عمل مستدامة، وينصحون بمتابعة فعالية الإجراءات الاقتصادية وتحديثها باستمرار لضمان استمرار تحقيق الأهداف البيئية، **كما أظهر تقييم الخبراء أن** التنسيق بين الوزارات يُعتبر ناجحًا في تحقيق تكامل الجهود وتجنب التعارض، كما يُشددون على أهمية تعزيز هذا التنسيق وتوسيعه ليشمل المزيد من القطاعات لتعظيم الفعالية، مثل مشروع تشغيل محطات طاقة شمسية بالتعاون بين وزارة الطاقة والقطاع الخاص، **وأظهر بعض الخبراء أهمية** التركيز على إصدار

التشريعات البيئية كقاعدة لتنفيذ السياسات، وينصحون بتحسين وتطوير القوانين لتكون أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع التحديات المتغيرة، **في حين يعكس اهتمام** البعض منهم ضرورة إشراك المجتمع في مساعي الحفاظ على البيئة، حيث يُشددون على أهمية تعزيز حملات التوعية وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف شرائح المجتمع، واتفق الغالبية على ضرورة دعم التدريب وتطوير المهارات في مجال الابتكار البيئي لتعزيز فرص العمل.

أما على الجانب السلبي فقد اتفق معظم الخبراء على نقص التوعية، فهم يعتبرون قلة الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر وتأثيراته أحد التحديات الرئيسية، وهو ما يتطلب تعزيز حملات التوعية لدى المواطنين والشركات، وهناك تحديات في تأمين التمويل الكافي لتنفيذ بعض المشروعات الكبيرة، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية؛ لذا يمكن تحسين الآليات المالية وتوسيع خيارات التمويل لتعزيز تنفيذ المشروعات ذات الأثر البيئي، **ويعتبر بعض الخبراء أن هناك نقصًا** في التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، مما يؤدي إلى عدم فعالية تنفيذ بعض المشروعات البيئية، **كما يُشير بعض** الخبراء إلى أن الظروف الاقتصادية قد تؤثر سلبًا على قدرة الحكومة على تخصيص موارد لتمويل مشروعات الاقتصاد الأخضر، **في حين ذكر** عدد من الخبراء أن هناك تحديات في تحسين التشريعات البيئية وضمان تطبيقها بشكل فعّال وموحد دون تضارب، **كما يتفق البعض** على ضرورة دعم الابتكار وتطوير التقنيات الجديدة لتحسين فعالية السياسات البيئية، وأكدوا على أن السياسات البيئية تحتاج إلى آليات لضمان استمرارية مشاركة المجتمع في صنع القرار وتنفيذ المشروعات، **كما يشير بعض الخبراء** إلى ضرورة تعزيز التشريعات البيئية وضمان تطبيقها بشكل أكثر فعالية، وتوحيد الجهود للتغلب على أي تضارب في التنظيم، يعتبر ضمان تناغم التشريعات بين الوزارات والجهات المعنية أمرًا حاسمًا لتحسين فعالية تنفيذ المشروعات

البيئية، ويُشدد **عدد من الخبراء على أهمية** تطوير آليات لضمان استمرارية مشاركة المجتمع في صنع القرار وتنفيذ المشروعات، هذا يمكن أن يسهم في تحقيق تفاعل إيجابي ودعم شامل من المجتمع للمبادرات البيئية والاقتصاد الأخضر، **ومن هنا فقد** أكدت الدراسة أن **التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات البيئية وتقييم فعاليتها تتطابق مع مفاهيم مجتمع المخاطر التي طرحها أولريش بيك وأنتوني جيدنز، فإن النقص في التوعية بأهمية الاقتصاد الأخضر يمكن اعتباره نوعًا من المخاطر الاجتماعية، حيث يمكن أن يؤدي الجهل بتأثيرات البيئة إلى زيادة الضرر البيئي والاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر نقص التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية على فعالية تنفيذ المشروعات البيئية، مما يعكس مفهوم المخاطر الاجتماعية لدى "أولريش بيك" حول تأثيرات المخاطر المجتمعية، ومن خلال تحديث التشريعات البيئية وتطبيقها بشكل فعال، يمكن تقليل المخاطر البيئية وزيادة الأمان والثقة في النظام البيئي والاقتصادي.**

المحور الثالث: مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بهدف تحقيق رؤية التنمية المستدامة 2023

أهم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر:

أكدت بعض إجابات الخبراء أن جمهورية مصر العربية أصبحت بفضل السياسات المتخذة في مجال الطاقة المتجددة، دولة رائدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على مستوى سياسات وإجراءات التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استراتيجية واضحة لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتنفيذ المشروعات الصديقة للبيئة، ليصبح النموذج المصري مُلهمًا للدول الناشئة ودول التحول الاقتصادي الراغبة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفقًا لما جاء في تقرير توقعات الطاقة الشمسية لعام 2020، حيث أظهروا أنه خلال العام الماضي وافقت الحكومة المصرية على

تنفيذ 691 مشروعًا صديقا للبيئة في قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة والمياه والنقل، كما بدأت في إصدار شهادات النجمة الخضراء للفنادق التي تطبق سياسات التوافق مع البيئة، كما نجحت في طرح أول سندات خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة 750 مليون دولار، يتم من خلالها تمويل تنفيذ مشروعات صديقة للبيئة، **وأشار عدد من الخبراء إلى أن تشجيع الحكومة للمشروعات الصغيرة لتوليد** الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع يمكن أن يساهم في تلبية احتياجات الطاقة المحلية، كما أكد مجموعة من الخبراء على أن **الاستثمارات في تحسين بنية النقل العام** من خلال فرض غرامات مرورية على كل ما يضر البيئة، والحد من الانبعاثات الضارة، **وذكر أحدهم برامج التشجيع للاستدامة في الشركات**، حيث إن هذه البرامج تساعد وتشجع الشركات على تبني مبادرات الاستدامة وتُبرز التزام القطاع الخاص، وأشار آخر إلى **تشجيع المشاركة المدنية في** اتخاذ القرارات، من خلال تطوير آليات لمشاركة المواطنين في صنع القرار بما يُعزز الشفافية والمسؤولية الاجتماعية.

مما سبق نجد أن إجابات الخبراء تظهر تنوعًا في جهود تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على مجموعة واسعة من القطاعات، ويُظهر هذا التنوع الجهود المستدامة المبذولة على مستويات متعددة، مما يعكس التكامل والشمول في سياسات الاقتصاد الأخضر.

أما عن دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، تُظهر إجابة الخبراء حول دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة جوانب مهمة؛ منها تكامل الأبعاد، حيث يُشير الرد إلى أهمية تكامل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوضّح ردود أخرى للخبراء بأن الاقتصاد الأخضر لا يُعتبر بديلًا للتنمية المستدامة بل يعتبر وسيلة لتحقيقها، كما تشير بعض الردود إلى أهمية تطويع استراتيجيات الاقتصاد الأخضر مع الأولويات

والظروف الوطنية لضمان فعالية التنمية، ومنهم من ذكر أن الاقتصاد الأخضر يمثل إطارًا متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُسهم في حماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية، كما قال أحد الخبراء أن تنامي الاهتمام بالاقتصاد الأخضر يرتبط بإمكانية تحقيق تنمية مستدامة تحقق التوازن بين الرخاء الاقتصادي وحماية البيئة، ومن الردود أن دور الاقتصاد الأخضر يكمن في تحقيق تنمية مستدامة في استخدام الموارد بشكل فعّال وتحفيز الابتكار البيئي، وذكرت خبيرة من الخبراء أن تعزيز التنمية المستدامة يحتاج إلى تضافر الجهود بين القطاعات، والاقتصاد الأخضر يعزز هذا التكامل، وأجمع الخبراء على أن الاقتصاد الأخضر يُعزز التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر واحترام حقوق الأجيال القادمة، **وبهذا** تُظهر إجابات الخبراء تفهمًا للدور المحوري الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وتُظهر التنوع في وجهات النظر مما يُبرز أهمية تكامل الجهود لتحقيق هذا الهدف.

كما يتضح من إجابات الخبراء أن تحقيق توازن بين التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تكامل الجهود والتركيز على الابتكار الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا الخضراء، حيث جاءت إجاباتهم لتبرز نقاط مهمة، يتم ذكرها على النحو التالي:

- **تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية،** حيث أشار بعض الخبراء إلى أهمية تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية كأهداف رئيسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- **استخدام وسائل إنتاجية جديدة، حيث** تُظهر بعض الإجابات أن التحول يتطلب استخدام وسائل إنتاجية جديدة محل الوسائل التقليدية، تحافظ على البيئة وتعزز الإنتاجية، ورفع المعاناة عن الفقراء.

. **اعتبارات التحسين المناخي والاستدامة، حيث** أشار البعض إلى أن الاقتصاد الأخضر بوجه عام يتمثل في تحسين العلاقة بين الاقتصاديات الإنسانية من جهة والنظم البيئية الطبيعية من جهة أخرى، وذلك من خلال فرض اعتبارات التحسين المناخي واستدامة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءة استغلالها بأقل ضرر ممكن للبيئة من انبعاثات كربونية ونفايات وخلافه.

. وذكر بعض منهم أن تحقيق التوازن يعتمد على التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التكافؤ.

. وذكر أحد الخبراء أن تحقيق التوازن يشمل تأمين مشاركة فعّالة للمجتمع المحلي في صنع القرارات، مع توفير فرص اقتصادية مستدامة، مثلًا، في مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية مثل **محطة بنبان الكهروضوئية** في أسوان؛ فهي من مشروعات الطاقة الشمسية الكبيرة في مصر، حيث يعتبر هذا المشروع نموذجًا للتعاون بين القطاع العام والخاص ويسعى إلى توفير فرص العمل المحلية وتطوير البنية التحتية، يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في العمليات والاستفادة من فرص التوظيف.

. وأشار أحد الخبراء إلى أن ضرورة تحقيق التوازن تظهر في تفعيل سياسات داعمة للاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث أطلقت مصر حديثًا مشروعًا لبناء مزرعة رياح على ساحل البحر الأحمر، مما يعزز التنمية المستدامة ويعطي دفعة للاقتصاد المحلي، كما أكد البعض على أن النموذج المصري لإصدار السندات الخضراء يُظهر استعداد الحكومة لتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة، فتلك السندات تمثل استثمارات في مشروعات صديقة للبيئة مثل تحسين نظم إدارة النفايات، مما يخدم الاقتصاد ويحافظ على البيئة.

. وذكر أحدهم **أيضًا** أنه في ظل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، يجب أن يتم توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تحقق تأثيرًا اجتماعيًا إيجابيًا، وذكر –على سبيل المثال– أن تحسين بنية المدارس والمستشفيات في المناطق النائية يمكن أن يكون له تأثير مباشر على جودة حياة السكان.

. وقد أشار البعض إلى أن تحقيق التوازن يجب أن يحفز على البحث والابتكار في مجال التكنولوجيا البيئية، كما أن تطبيق التكنولوجيا الذكية في مجال إدارة المياه والزراعة يمكن أن يجعل التنمية المستدامة أكثر فعالية وملاءمة لظروف المنطقة، **وبهذا أظهرت** إجابات الخبراء كيف يمكن للتحول إلى الاقتصاد الأخضر أن يكون نموذجًا شاملًا لتحقيق تنمية مستدامة تراعي مختلف الجوانب والاحتياجات.

أما عن تحسين الاقتصاد الأخضر لتعزيز المشروعات التنموية المستدامة

فقد جاءت إجابات الخبراء لتؤكد أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يشكل فرصة لتعزيز المشروعات التنموية المستدامة في مصر، فقد أظهرت ردودهم أن هناك العديد من الجوانب المهمة حول هذا السياق ومنها:

. تحول في القطاعات الرئيسية: يُشير بعض الخبراء إلى أهمية التحول في العديد من القطاعات الرئيسية؛ **ففي الزراعة هناك مشروعات الزراعة العضوية، مثل مشروع الزراعة العضوية في واحة الفرافرة،** حيث تشجع الحكومة على زراعة المحاصيل العضوية تحت معايير صديقة للبيئة وبدون استخدام مبيدات كيميائية، **ومثل تقنيات الري المستدام، من خلال** استخدام تقنيات ري فعّالة مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتحقيق توفير في استهلاك المياه في الزراعة.

وذكر البعض أمثلة **في الصناعة؛ كاعتماد تقنيات إنتاج نظيفة، من خلال** تطوير وتنفيذ تقنيات إنتاج صناعي نظيفة وصديقة للبيئة لتقليل الانبعاثات والفاقد،

وتعزيز التصنيع الأخضر، ويتم ذلك من خلال دعم المشروعات التي تعتمد على مواد مستدامة وتحفز على إعادة تدوير الموارد.

وفي الطاقة، مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، مثل مشروع "الطاقة الشمسية في محطة بنبان"، يجب تنفيذ مزيد من مشروعات الطاقة المتجددة لتحقيق تنوع في مصادر الطاقة وتقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري، **وبرامج تحسين كفاءة الطاقة،** وتعزيز برامج لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي المياه ذكر البعض أمثلة **لإدارة مستدامة للموارد المائية، وضرورة** تبني نهج مستدام في إدارة الموارد المائية، مع التركيز على تقنيات الري المحسن، **ومشروعات تحلية مياه البحر، مشروع "بناء محطة تحلية مياه البحر بالعلمين"**، كما يجب تنفيذ المزيد من مشروعات لتحلية مياه البحر لتوفير مصادر إضافية للمياه.

والنقل، تحسين **وسائل النقل العامة، مثل مشروع "مترو الأنفاق في القاهرة"، من خلال** تطوير وسائل النقل العامة، لتشجيع استخدامها وتقليل اعتماد الناس على السيارات الخاصة، و**تحسين نظم النقل الداخلي،** عن طريق تحسين البنية التحتية للنقل لتحسين فعالية حركة السلع والأفراد؛ وذلك لتحقيق تنمية مستدامة، حيث يظهر التركيز على هذه القطاعات كوسيلة لتعزيز فرص النمو وتحسين الاستدامة.

التكنولوجيا الخضراء، تناول التحليل أهمية اعتماد التكنولوجيا الخضراء في مختلف القطاعات، ويُظهر كيف يمكن للابتكار التكنولوجي أن يدعم المشروعات التنموية المستدامة ويعزز الفعالية في استخدام الموارد.

تُظهر إجابات الخبراء كيف يمكن تحقيق التحول في القطاعات الرئيسية نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز فرص النمو المستدام وتحسين الاستدامة في مختلف الجوانب.

. **تشجيع الاستثمار**، وجاءت إجابات بعض الخبراء لتبرز أهمية تشجيع الاستثمار في المشروعات الخضراء وكيف يمكن للحكومة والقطاع الخاص أن يلعبا دورًا حيويًا في تمويل وتنفيذ هذه المشروعات، يظهر كيف يُعزز الاستثمار المستدام فرص التنمية.

. **تحسين البنية التحتية:** كما أكد الجميع أهمية تحسين البنية التحتية في مصر، خاصة في مجالات النقل والطاقة والمياه، يظهر كيف يمكن أن تدعم البنية التحتية المستدامة المشروعات التنموية.

. **تحقيق التنسيق الفعّال:** تُظهر إجابات الخبراء أن التنسيق الفعّال بين القطاعات المختلفة والشركاء المعنيين يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتعزيز المشروعات المستدامة.

. **توجيه السياسات:** يُبرز البعض أهمية توجيه السياسات نحو دعم المشروعات المستدامة وتشجيع الاستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

. **تشجيع المشاركة المجتمعية:** يشدد معظم الخبراء على أهمية مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات وتنفيذ المشروعات، ويظهر كيف يمكن أن تعزز هذه المشاركة المستدامة المشروعات.

كما أكد الخبراء على وجود تحديات معينة تواجه تحقيق التنمية المستدامة في السياق الحالي، وأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مواجهة هذه التحديات وتبني استراتيجيات شاملة تشمل التحول الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجًا، **فقد أجمع الخبراء على أن الفقر** يُعد تحديًا رئيسيًا يواجه العديد من الدول، ويمكن أن يكون عائقًا لتحقيق التنمية المستدامة، ويؤكدون على ضرورة التصدي للفقر كتحدٍ رئيسي يمكن أن يعيق التنمية المستدامة، حيث يجب توفير فرص اقتصادية للفئات الأكثر احتياجًا، **ويؤكد البعض** على أهمية تعزيز التوعية والفهم حول الاقتصاد

الأخضر وأثره في المجتمع، حيث إن حملات التوعية تسهم في تحفيز المواطنين والشركات على اتخاذ خطوات نحو التنمية المستدامة.

وذكر البعض أن نقص الخدمات الأساسية في بعض المناطق من عدم توفر الخدمات الصحية والمياه النظيفة كعوامل تعيق جهود تحقيق التنمية المستدامة، **وأشار البعض منهم** إلى **كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة،** حيث إن نقص في كفاءة استخدام المياه وتحول الطاقة يشكلان عقبة أمام التنمية المستدامة، وكانت إجابة أحدهم أن **تحدي البنية التحتية** غير الملائمة يمكن أن يكون عائقًا لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في مجالات النقل والاتصالات، وذكر أحد الخبراء أن **التغير المناخي والكوارث الطبيعية** يمكن أن يعرض جهود التنمية المستدامة للخطر، مثل ضرورة التكيف مع تغيرات المناخ والتحكم في الانبعاثات البيئية، فيجب تطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التحديات البيئية، وجاءت أغلبية إجابات **الخبراء أن تحديات التمويل** تمثل تحديًا كبيرا، فقد تواجه الدول صعوبات في تأمين التمويل اللازم للمشروعات المستدامة وتحقيق التنمية، **وذكر أحدهم أنه قد يكون** التحول إلى الاقتصاد الأخضر معرضًا للتأثير السلبي لسوء الحوكمة والفساد؛ **كما يشدد البعض على** أهمية تحسين التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتعزيز فعالية تنفيذ المشروعات البيئية، حيث إن ضمان التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة يعزز نجاح السياسات البيئية.

ويتضح من ذلك، أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تجاوز هذه التحديات من خلال تبني سياسات متكاملة والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

أما عن جهود الحكومة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة وربط السياسات الاقتصادية بأهداف التنمية، يمكن تقسيم إجابات الخبراء إلى عدة نقاط على النحو التالي:

الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: فقد أشار معظم الخبراء إلى التركيز على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كأدوات رئيسية لاستعادة الثقة في الاقتصاد المصري، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحسين مستوى معيشة المواطنين في الوقت الحالي، وضمان حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل، لكن من الصعب أن يتحقق ذلك إلا إذا أدمجنا أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كافة الخطط التنموية وفقا لآليات استراتيجيات ومستهدفات التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030، فقد تبنت الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية برنامجًا شاملا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يستهدف بشكل أساسي استعادة الثقة في الاقتصاد المصري من خلال تحرير سعر الصرف، وتحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى قسم تخفيض عجز الموازنة، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الخاص، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأكد البعض على تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، حيث أشاروا إلى أهمية تعزيز التنافسية في قطاع الصناعة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، فالحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية تولي أهمية قصوى لتعزيز القدرات التنافسية لقطاع الصناعة، بما يعزز فرص النمو الصناعي بشكل عام.

تعزيز فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة: فقد أكد الغالبية العظمي من الخبراء على أهمية خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.

وذكرت إحدى الخبراء أهمية تعزيز **الصناعة وتنويعها**، حيث ألقت الضوء على جهود تعزيز الصناعة وتنويعها كوسيلة للحد من الاعتماد على الواردات بما يحسن وضع الميزان التجاري وقيمة العملة الوطنية، لقد كان لقطاع الصناعة نصيب كبير من برامج الإصلاح، من أهمها الناحية التشريعية، بالإضافة إلى الإجراءات الاجتماعية والبيئية المواتية لدفع عجلة التصنيع.

وتمكن الخبراء من توضيح كيف يمكن تعزيز التكامل بين هذه الجوانب في سياق المبادرات الحالية وتقديم توصيات لتحسين الفعالية والاستدامة.

المحور الرابع: **نحو رؤية استراتيجية لمواجهه التحديات العالمية المؤثرة والمحلية السائدة**.

وعن سؤال الخبراء هل في اعتقادهم أن هناك أخطارًا بيئية أو اقتصادية قد تظهر نتيجة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، أكد الغالبية العظمى على أن هناك أخطارًا بيئية محتملة قد تنشأ نتيجة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ومنهم من ذكر على سبيل المثال أنه قد تطرأ تحولات في استخدام الموارد الطبيعية وتكنولوجيا الطاقة النظيفة تسبب تأثيرات بيئية غير متوقعة، فهذا يتطلب تقييمًا دقيقًا لضمان الحفاظ البيئة، كما أنه بالتخطيط الجيد يمكن تجنب الأخطار وضمان استدامة التنمية، **وأكد البعض أن** الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يأتي مع تحديات اقتصادية، حيث يمكن أن يؤدي التحول السريع إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، ويجب أن نكون حذرين من التأثيرات الاقتصادية السلبية المحتملة على القطاعات التقليدية والوظائف، **وذكر خبير أنه** يمكن أن تظهر تحديات في التكيف مع تقنيات وأساليب جديدة، ولكن يجب أن نعمل على تقليل الآثار السلبية المحتملة، **كما أشارت إحدى الخبراء** إلى أن

هناك دائمًا توازنًا بين المزايا البيئية والتحديات الاقتصادية، حيث يجب تفادي التسرع في التحول والاهتمام بتقديم حلٍ مستدام يحقق فوائد اقتصادية دون التأثير السلبي المفرط على البيئة والاستقرار الاقتصادي، **وهذا يتماشى مع مفهوم مجتمع المخاطر الذي يركز على تحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها بشكل فعّال، من خلال النظر إلى التحولات البيئية والاقتصادية المحتملة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، فإنها تنتج تأثيرات غير متوقعة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر البيئية والاقتصادية، ومن ثم يُشدد الخبراء على ضرورة التخطيط الجيد والتنسيق بين الجهات المعنية لتفادي الأخطار وضمان استدامة التنمية.**

كما يتضح من بعض إجابات الخبراء أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب استراتيجية متوازنة لتفادي أي تأثيرات سلبية طويلة المدى، فيجب توجيه الاهتمام للحفاظ على توازن الاقتصاد والحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، **وأشار أحد الخبراء** إلى أن هناك تأثيرًا اقتصاديًا إيجابيًا إذا تم التحول بشكل ذكي، على سبيل المثال، فإن تطوير صناعات جديدة وتكنولوجيا مستدامة يمكن أن يعزز الابتكار ويفتح أفقًا جديدًا للنمو، **وهناك من أشار أيضًا** إلى أنه قد يكون هناك تحديات في التكيف مع تغيير الأسواق والتكنولوجيا، ولكن يمكن تخفيفها من خلال تشجيع الابتكار ودعم القطاعات الواعدة.

يتضح من تحليل إجابات الخبراء أنها تشير إلى ضرورة الحذر والتوازن في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على استدامة التنمية وتفادي التأثيرات السلبية. **وبهذا فإن الوعي من جانب الخبراء بالتحديات البيئية والاقتصادية قد يعكس من خلال آرائهم فهمًا عميقًا لمجتمع المخاطر كما ورد في نظرية "أولريش بيك"، حيث يُظهر تحليل إجابات الخبراء التشديد على ضرورة الحذر والتوازن في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهو ما يتماشى مع فكرة أن التقدم التكنولوجي والاقتصادي**

له آثار متنوعة ومترابطة على المجتمع بشكل عام، وهذا يُعتبر جزءًا من تفاعلات مجتمع المخاطر.

وقد جاءت جميع إجابات الخبراء حول توسيع التوعية حول الاقتصاد الأخضر على النحو التالي:

- **التثقيف في المدارس والجامعات:** حيث أكد الغالبية على ضرورة أن نكون مبتكرين في دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر في المناهج التعليمية لتوعية الشباب وتحفيز اهتمامهم.
- **وأيضًا أكد البعض على الحملات الإعلامية:** فنحن نحتاج إلى حملات إعلامية فعّالة لنشر الوعي حول الاقتصاد الأخضر والفوائد المحتملة للفرد والمجتمع.
- **ورش عمل وفعاليات:** أشار البعض إلى ضرورة تنظيم ورش عمل وفعاليات حيث يشارك المجتمع في تجارب عملية توضح كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يؤثر إيجابًا في الحياة اليومية.
- **ومنهم من أكد على أهمية التشجيع على المشاركة المجتمعية** في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات البيئية والاقتصاد الأخضر.
- **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:** فقد أكد الغالبية العظمى على أن تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون وسيلة فعالة لنشر المعلومات وتعزيز التوعية.
- **تأثير النماذج الإيجابية:** حيث أشارت خبيرة من الخبراء إلى استخدام قصص النجاح والنماذج الإيجابية لأفراد وشركات اعتمدت على الاقتصاد الأخضر يمكن أن يلهم الآخرين.

. **التشجيع على الاستهلاك المستدام:** أشار الجميع إلى أن توجيه الجهود نحو تعزيز الاستهلاك المستدام وشراء المنتجات البيئية يمكن أن يسهم في نمط حياة أكثر استدامة.

ومن أهم التوصيات أو المقترحات اللازمة لتحسين تنفيذ الاقتصاد الأخضر وتعزيز أهداف التنمية المستدامة ومنها ظاهرة الفقر على وجه التحديد يأتي تحول الاقتصاد نحو الاستدامة والاعتماد على الاقتصاد الأخضر كاستجابة حاسمة للتحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها مصر، تمثل تلك التحولات التي تتمثل في تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة محورًا حيويًا لتعزيز التنمية الشاملة ورفاهية المجتمع.

اتفقت آراء الخبراء على أن هناك مجموعة توصيات لتحسين تنفيذ الاقتصاد الأخضر وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في مصر ومنها:

. **تعزيز التعليم والتوعية،** أكد الخبراء على أهمية الاستثمار في حملات توعية شاملة حول الاقتصاد الأخضر وأثره في البيئة لرفع الوعي في المجتمع، كما أشار البعض إلى أن هذه الرؤية تحتاج إلى إعادة تقييم شاملة للمراحل التعليمية المختلفة، بدءًا من المرحلة الابتدائية حيث يتعلم الأطفال قيم الاقتصاد الأخضر وأهمية الحفاظ على البيئة، كما يجب تكامل هذه المفاهيم في المراحل الثانوية والجامعية، حيث ستزداد الحاجة إلى تخصصات علمية، خاصةً الهندسية، لتمكين توسع البلاد في مجالات الحوسبة والذكاء الاصطناعي، وأكد البعض الآخر ضرورة ربط هذا النظام بالحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث، وذلك من خلال نشر ثقافة الحماية البيئية ورفع الوعي البيئي منذ الطفولة المبكرة.

بالإضافة إلى ذلك، ذكر أحد الخبراء أنه يجب أن يتم تطوير برامج تعليمية وبحثية تشجع على الابتكار والتطوير في مجالات الاقتصاد الأخضر، وهو ما يتطلب

التفاعل الفعّال بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي والحكومة لضمان التنمية المستدامة وتطوير مهارات الشباب لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلي.

وجاءت وجهة نظر آخرين بضرورة إعادة تقييم شاملة للمراحل التعليمية المختلفة، بدءًا من المرحلة الابتدائية حيث يتعلم الأطفال قيم الاقتصاد الأخضر وأهمية الحفاظ على البيئة، كما يجب تكامل هذه المفاهيم في المراحل الثانوية والجامعية، حيث ستزداد الحاجة إلى تخصصات علمية، خاصةً الهندسية، لتمكين توسع البلاد في مجالات الحوسبة والذكاء الاصطناعي.

. **تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة**، من خلال تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا نظيفة.

. **إصدار سياسات بيئية فعّالة، أي** وضع سياسات وتشريعات بيئية تحفز الشركات على تبني ممارسات صديقة للبيئة وتحسين الأداء البيئي.

. **تعزيز التعاون المستدام بين الحكومة والقطاع الخاص** في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الخضراء.

. **تطوير أسواق الطاقة الخضراء، إقامة** أسواق فعّالة للطاقة الخضراء والتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

وعند سؤال الخبراء كيف يمكن دمج الأفكار الخضراء بفعالية في السياسات الاقتصادية المستقبلية؟

أشار بعض الخبراء إلى أن نموذج الاقتصاد الأخضر أصبح يشكل صلب السياسات العامة ويهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويهدف إلى التخلص من الأخطار البيئية والتلوث، كما ارتبطت به مفاهيم حديثة مثل "النمو الأخضر" و"التسويق الأخضر" و"الصناعة الخضراء"، و"التمويل الأخضر" و"فرص العمل الخضراء".

حيث يقدم الخبراء رؤية فعّالة حول كيفية دمج الأفكار الخضراء في السياسات الاقتصادية المستقبلية في مصر، من خلال:

. **التوعية ورفع الوعي:** يشير بعض الخبراء إلى أهمية التوعية ورفع الوعي حيال قضايا التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، حيث إن هذا يعكس إدراكًا عميقًا لأن التغيير يبدأ من الفهم والتوعية.

. **برنامج متكامل:** حيث يقترح أغلبية الخبراء إنشاء برنامج متكامل يجمع الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والجامعات والمراكز البحثية، فهذا يعزز التعاون والتنسيق لتحقيق نتائج أكثر فعالية.

. **توظيف وسائل الإعلام:** يُشدد معظم الخبراء على دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة واعية حول الاقتصاد الأخضر، فإن هذا يُظهر الاعتراف بالقوة التأثيرية لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام.

. **التركيز على الشباب:** يُشير البعض إلى أهمية توجيه التوعية نحو الشباب كفئة مستهدفة، مما يظهر استراتيجية استثمار في المستقبل.

. **صياغة ورقة سياسات:** أكد البعض على ورقة سياسات حول الاقتصاد الأخضر وكيفية تطبيقه مُستقبلا في ضوء مرتكزات علم اجتماع المستقبل ومقولاته النظرية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الثقافة المصرية والسياق الاجتماعي الثقافي والاقتصادي المصري.

نتائج الدراسة الميدانية:

. يتفق معظم الخبراء على أن مصطلح الاقتصاد الأخضر يشير إلى نموذج للتنمية الاقتصادية يرتبط بتوجهات التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، يهدف هذا الاقتصاد إلى خلق مجتمع نظيف وتحسين جودة الحياة عمومًا، ويسعى إلى التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، ويُعتبر الاقتصاد الأخضر

ضرورة اقتصادية للحفاظ على استدامة الأنظمة الاقتصادية، حيث يتجنب التأثيرات البيئية الضارة ويسعى لتحقيق فوائد اقتصادية طويلة الأمد.

مصر تتبنى سياسات وخطط فعّالة لتعزيز الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، كما يتضح من الإجابات أن هناك جهودًا ملموسة لزيادة الاستثمارات الخضراء وتوجيه الأولوية للمشروعات ذات الأثر البيئي الإيجابي، كما تظهر الخطط والاستراتيجيات المستقبلية التي تستند إلى الاستثمارات الخضراء لتعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

هناك فعالية في جهود التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية في تنفيذ ومراقبة السياسات البيئية في مصر، ويتضح أن هذا التعاون قاد إلى نتائج إيجابية وتحسين في الحالة البيئية، مما يبرز التفاني في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

هناك دليلًا على فعالية السياسات الحالية في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في مصر؛ من استخدام السندات الخضراء، والقروض الميسرة، وتقديم المشروعات في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، وتطبيق معايير الاستدامة في تحديد المشروعات، مما يشير إلى جهود مستدامة وشاملة لتعزيز التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في البلاد.

وجود سياسات مستدامة في مصر يمكن أن تسهم بفعالية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية معًا، فمن خلال توجيه الاستثمارات والتشجيع على الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية، يُظهر النهج الشامل تفاني الحكومة المصرية في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

هناك تحديات متعددة تواجه تنفيذ السياسات البيئية في المجتمع المصري، حيث تشمل هذه التحديات ضرورة التحسينات في مجال التخطيط العشوائي ومعالجة

العشوائيات في المناطق الريفية، وضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية ومواجهة التلوث البيئي، بالإضافة إلى أن تحديات التمويل والاستثمار في المشروعات البيئية، وتحديات مثل تحسين التنسيق بين الوزارات المختلفة وتعزيز الابتكار وتشجيع الاستثمار الخاص في التقنيات البيئية تظل قضايا حيوية تتطلب اهتمامًا مستمرًا وجهدًا مشتركًا.

أن التطبيق الفعّال للسياسات في مصر يؤثر بشكل ملموس على حياة المواطنين في عدة مجالات؛ مثل توفير المياه النظيفة وتحسين جودة الحياة اليومية، كما أن السياسات تستهدف مجالات مثل الطاقة النظيفة بأسعار معقولة وتحسين الحياة في المجتمعات المحلية من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

هناك استعدادًا واضحًا لتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في مصر.

مشاركة المواطنين في مجال الاقتصاد الأخضر تُعتبر عنصرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المستدامة.

أهمية دور السياسات البيئية في تحقيق تنمية مستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يختلف الخبراء في التركيز على الجوانب المختلفة لتأثير السياسات، حيث يركز بعضهم على البطالة والآخر على الفقر وجودة الحياة.

هناك نقاط تُظهر جهودًا إيجابية في تنفيذ السياسات البيئية في مصر، وتعكس التفاني في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، منها الأولوية للتنمية الخضراء، والتنسيق بين الوزرات، والتشريعات البيئية، بالإضافة للمشاركة المجتمعية، والشركة مع القطاع الخاص، ودعم التدريب وتطوير المهارات.

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تجاوز هذه التحديات من خلال تبني سياسات متكاملة والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

تحسين الاقتصاد الأخضر يمثل فرصة حقيقية لتعزيز المشروعات التنموية المستدامة في مصر، كما يظهر التوجه نحو التنوع وتكامل الجهود في مختلف القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ضرورة الحذر والتوازن في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على استدامة التنمية وتفادي التأثيرات السلبية.

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يحمل تحديات، ولكنه يفتح أيضًا آفاقًا لفرص اقتصادية جديدة وتحسين الاستدامة، ويمكن تقليل الأثر السلبي وتحقيق المكاسب الاقتصادية.

التوصيات:

يعتبر تحسين تنفيذ الاقتصاد الأخضر وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في مصر أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الشاملة وللتصدي للتحديات البيئية والاقتصادية؛ لذلك يجب أن يتم تبني مجموعة من التوصيات المهمة والتي تتفق مع توصيات الخبراء لتعزيز هذا التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومنها:

. **تعزيز الوعي والتعليم**، حيث يجب تكثيف حملات التوعية حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على تضمين هذه المفاهيم في المناهج التعليمية منذ المراحل الأولى وحتى الجامعية.

. يجب تطوير برامج تعليمية وبحثية تشجع على الابتكار والتطوير في مجالات الاقتصاد الأخضر، بما يتيح للشباب اكتساب المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل المستدام.

. ينبغي تشجيع الحكومة على دعم البحث والتطوير لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة من خلال توفير حوافز للشركات والمستثمرين.

. يتعين وضع سياسات بيئية فعّالة تحفز الشركات على اعتماد ممارسات صديقة للبيئة وتعزز التحسين البيئي، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

. يجب تعزيز التعاون المستدام بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الخضراء، وذلك من خلال الشراكات وتسهيل الاستثمارات.

. ينصح بتطوير أسواق فعّالة للطاقة الخضراء وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

. يجب أن تتضمن الجهود التنموية توجيهًا لخلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، مع التركيز على الشباب كفئة مستهدفة.

. تحسين البنية التحتية في مصر، خاصة في مجالات النقل والطاقة والمياه، لدعم المشروعات المستدامة.

. ينبغي توجيه السياسات الاقتصادية نحو دعم المشروعات المستدامة وتعزيز التنمية المستدامة.

. يتعين تحقيق تكامل فعّال بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في سياق السياسات الاقتصادية لضمان التنمية المستدامة.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

1-أحمد، رشاد عبد اللطيف (2003) ، أساسيات الممارسة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الإسراء، القاهرة، ص113.

2-بلعرج محمد أمين (2020) ، الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 5، الجزائر.

3-بيك، أولريش (2013)، مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرين، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

4-تقرير التنمية الإنسانية (2009)، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

5-تقرير التنمية الإنسانية العربية (2022)، تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد -19، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك.

https://arab-hdr.org/report/ahdr-2022/?lang=ar

6-تقرير الكومسيك (2015) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي في إحصائيات الفقر، اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا.

7-تقرير منظمة العمل الدولية (2022)، تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية للفترة 2020-2021، قسم البرنامج والميزانية والإدارة، الدورة 344،جنيف .

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_norm/relconf/documents/meetingdocument/wcms_839293.pdf

8-جيدنز، انتوني (2005)، ترجمة: فايز الصباغ، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

9-حسن، محمود محمد عبد العال (2020)، أثر المدخل الإيكولوجي والمقارن في دراسة الإدارة العامة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد 28, عدد 2.

10-خليل، دعاس (2022)، الاقتصاد الأخضر ورهانات تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

11-الخواجة، محمد ياسر (2013)، علم اجتماع البيئة بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، مكتبة المتنبي، السعودية.

12-رضوان، أيت قاسي عزو وآخرون (2019)، الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة عرض حالة مصر والجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلد 2 العدد 4، الجزائر .

13-السالم، رجاء عبد الله عيسى وآخرون (2020)، الاقتصاد الأخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2019، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 7، العدد 2 . العراق.

14-الشيمى، معتز (2015)، الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

15-عبد الخالق، خلود (2019)، تأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة والفقر، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، جامعة الحسين بن طلال، عمادة البحث العلمي والراسات العليا، مجلد 5 ، الأردن.

16-عبد الرحمن، عبد الله (1993)، إدارة البيئة والتنمية المستمرة، في كتاب علم الاجتماع وقضايا الأمن والبيئة في العالم العربي، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

17-عبد الغني، محمد فتحى (2020)، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، القاهرة.

18-غنيم، عثمان (2014)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.

19-غيث، محمد عاطف (2016) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

20-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) (2023)، التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

21-المشاط، رانيا (2022)، الاقتصاد الأخضر في مصر وآفاق التنمية، في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر "التحديات والآليات"، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

22-منظمة الأمم المتحدة (2018) ، أخبار الأمم المتحدة (منظور عالمي قصص إنسانية) ، https://news.un.org/ar/story/2018/05/1008382.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1-Attahiru, Yusuf Ibrahim, Abubakar (2021), Poverty to Alleviation: Green economy and sustainable development-a review, Article *in* International Journal of Engineering Science, https://www.researchgate.net/publication/355392393.

2-B.Barbier, Edward (2015), Is Green Growth Relevant for Poor Economies? Development Policies, Working paper 144, University of Wyoming.

3-Baxter, Jamie (2020), Health and Environmental Risk in : International Encyclopedia of Human Geography (Second Edition).

4-Bronfenbrenner, U., (1979), "The Ecology of Human Development: Experiments by Nature and Design, Harvard University Press, pp. 1–352. ISBN 978-0674224575.

5-Garel,B, germaing, alex gitterman (1995), Ecological perspective in 64 encyclopedia of social work the edition, vol, washing to D.C.A.S.W. press, U.S.A.

6-Global Sustainable Development Report (2019)–the Future is Now Science for Achieving Sustainable Development, United Nation.

7-Hammond, Michael, (2020), What is an ecological approach and how can it assist in understanding ICT take-up?, British Journal of Educational Technology, Vol 51 No 3.
https://doi.org/10.1016/B978-0-08-102295-5.10440-8, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/B9780081022955104408
https://www.jstor.org/stable/26775085.

8-Robert, Greene, (2009), human behavior, the easy and social work practice. U.S.A-

9-T. Pardeck (1988) , An Ecological Approach for Social Work Practice, The Journal of Sociology & Social Welfare, Volume 15,Issue 2 June, Article 11, Southeast Missouri State University.

10-The Global Risks Report (2023), World Economic Forum, insight report, In partnership with Marsh McLennan and Zurich Insurance.
Group.WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf

11-Tregidga.Helen, Keatins. Kate (2013), Markus Markus Milne. The Politics so Knowing "Organizational Sustainable Development " Sage Publications.

12-Uinted Nation children's Fund (2016) (UNICEF):the state of the World's children ,A fair chance for every child ,(UNICEF: New York).

13-UNEP(2011), Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication - A Synthesis for Policy Makers, www.unep.org/greeneconomy

14-Voumik, Hossain Shah (2014), Agreen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh? Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.3, University of Chittagong, Bangladesh.

15-Weick, Vera (2016) , Green Economy and sustainable development, In: Waste Management and the Green Economy Edward Elgar Publishing.
https://ideas.repec.org/h/elg/eechap/15726_6.html

16-Wilson, Mark(2023), The Green Economy: The Dangerous Path of Nature Commoditization, The Journal of Sustainable Development, Vol. 21, Iss. Columbia University.